

State of Palestine

State Audit & Administrative
Control Bureau
President Bureau



دولة فلسطين

ديوان الرقابة المالية والإدارية
ديوان رئيس الديوان

تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية

حول

فعالية إجراءات الهيئات المحلية في الإدارة المالية لقطاع الكهرباء

آب - 2022م

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الرشيد

الفهرس

3.....	الملخص التنفيذي
8.....	المقدمة
14.....	أولاً: لمحة عامة
16.....	ثانياً: النتائج
44.....	الملاحق

يتناول هذا التقرير موضوع فعالية إجراءات الهيئات المحلية في إدارة قطاع الكهرباء، ويهدف الديوان من هذا التقرير الى التحقق من أن الإجراءات التي تقوم بها هيئات الحكم المحلي الواردة في نطاق التدقيق تساهم في تحقيق استقرار مالي لهذه الهيئات وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، بالإضافة الى تقديم رأي حول الإجراءات المتبعة من قبل الهيئات المحلية في ادارة قطاع الكهرباء وتقديم جملة من التوصيات لصانعي القرار والجهات المعنية حول مدى فعالية الإجراءات المتخذة للوصول الى تحقيق الأهداف المرسومة بفعالية أكبر.

لقد تطرق التقرير إلى إجراءات الهيئات المحلية في ادارة مشاريع الكهرباء، واجراءات وزارة الحكم المحلي في الرقابة على الخدمة وتنظيم وضبط ايرادات ونفقات الهيئات المحلية، بالإضافة الى الاجراءات المتخذة في نقل صلاحيات توزيع الكهرباء من الهيئات المحلية الى شركات كهرباء خاصة ومرخصة.

ومن خلال المشاهدات والنتائج التي ظهرت خلال عملية التدقيق، فقد خرجت عملية التدقيق بالاستنتاج الرئيس والمتمثل في:

ضعف فعالية إجراءات بعض الهيئات المحلية في ادارة مشاريع الكهرباء لديها، حيث إن الإجراءات التي تم القيام بها لم تكن فعالة بالشكل المطلوب لإدارة وتنظيم خدمة الكهرباء، وقد تم التوصل للاستنتاج الرئيسي من خلال الاستنتاجات التالية:

- ضعف إجراءات الرقابة المتخذة من قبل بعض الهيئات المحلية على شبكة (خطوط امداد) الكهرباء في منطقة امتياز الهيئة المحلية من خلال متابعة وفحص وصيانة خطوط الامداد بشكل دوري وفعال، مما يؤثر سلبا على جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين بشكل عام كما يؤثر على حجم الإيرادات المتحصلة للهيئات المحلية المتعلقة برسوم الكهرباء المباعة للمواطنين نتيجة ارتفاع نسبة الفاقد، كما أن عدم اتباع الهيئات المحلية التعرف المنصوص عليها في رسوم الربط والتعرفة الكهربائية، يؤدي الى تحمل المواطنين أعباء مالية ومن الممكن أن يؤثر سلباً على خزينة الهيئة المحلية.

- لا يوجد اجراءات او تعليمات مكتوبة بخصوص متابعة استهلاك المواطنين لخدمة الكهرباء في الهيئات المحلية، حيث تعتمد كل هيئة محلية في متابعة استهلاك المواطنين للكهرباء بطريقة اجتهادية غير مكتوبة مثل تركيب نظام STS لمراقبة استهلاك المواطنين وعمل مقارنات لمعدل استهلاك المواطنين بشكل غير دوري، حيث ان وجود اجراءات مكتوبة وفعالة ومعمول بها من شأنه أن يضمن تجنب حدوث تعديات على شبكة الكهرباء من بعض المستفيدين بشكل غير قانوني.

- على الرغم من قيام بعض الهيئات المحلية بعمل جدولة لإنهاء الديون المستحقة على المستفيدين من خدمة الكهرباء مثل دفع الاستهلاك الشهري الجديد وجزء من الديون السابقة، إلا أنه لوحظ بأن هذا الاجراء لم يساهم في تقليل مديونية الهيئات المحلية بشكل ملحوظ.
- ضعف فعالية إجراءات متابعة الغرامات المفروضة على بعض الهيئات المحلية من قبل شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، حيث لم يتبين لنا وجود اجراءات فعالة تساعد على نفي ادعاءات الشركة القطرية والغاء مبالغ الغرامات، كما لم يتم وضع استراتيجية لإعطاء تأكيد على صحة كميات الكهرباء المشتراة والمسجلة على هيئات الحكم المحلي، الامر الذي يُبقى التحكم في هذا الموضوع لطرف واحد فقط وهي الشركة المزودة، مما يؤدي الى قيام الشركة القطرية بخصم المبالغ المترصدة طرفهم من رصيد المقاصة الواجب تحويلة لخزينة دولة فلسطين.
- عدم قيام بعض الهيئات المحلية بتسديد أي مستحقات مالية لصالح شركة الكهرباء القطرية او وزارة المالية الفلسطينية خلال الأعوام 2018-2019م بدل ديون الكهرباء المستحقة على هذه الهيئات، دون أن يتم اتخاذ اي إجراءات من قبل الوزارة تكفل الزام هذه الهيئات بتسديد ثمن مشترياتها السنوية من الكهرباء، كما تبين ارتفاع نسب المديونية بشكل سنوي حيث أظهرت البيانات انخفاض نسبة تسديد فاتورة الكهرباء بنسبة 6% بشكل سنوي خلال السنوات 2018-2020م، حيث إن اتكال الهيئات المحلية على خزينة الدولة في تسديد المستحقات المترتبة عليها لدى الجانب الاسرائيلي وعدم وجود جدية في بعض الهيئات المحلية لتسوية ديونها المستحقة من مشاريع الكهرباء والقصور في عملية تحصيل المستحقات المالية من المواطنين المستفيدين من خدمات الكهرباء لدى بعض هيئات الحكم المحلي حد من قدرة الهيئات المحلية على الوفاء بالتزاماتها المالية لصالح المزود وبالتالي تراكم المديونية على هذه الهيئات.
- بالرغم من قيام الحكومة الفلسطينية بإصدار عدة قرارات بخصوص تخفيض نسبة المديونية لدى هيئات الحكم المحلي، وعلى الرغم من تشكيل لجان لتسوية تلك الديون وأهمها لجنة خاصة لمعالجة ديون الكهرباء على الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء، إلا أنه لم يتم معالجة مشكلة تراكم ديون هيئات الحكم المحلي الناشئة من خدمات الكهرباء، حيث أظهرت البيانات المقدمة لنا من طرف وزارة الحكم المحلي بأن إجمالي الديون المتراكمة بدل خدمة الكهرباء على هيئات الحكم المحلي حتى شهر 2020/12 قد بلغت 1,529,022,243 شيكل، في حين ارتفعت هذه المديونية لتصبح 1,643,906,934 شيكل حتى تاريخ 2021/12/20 (بزيادة قدرها 114,884,691 شيكل)، الأمر الذي يعطي مؤشراً على ضعف فعالية القرارات واللجان المشكلة والمختصة في معالجة ديون الكهرباء.

- عدم وجود استراتيجية للتعامل مع ديون الكهرباء المستحقة على المخيمات والمؤسسات العامة في المناطق التابعة للهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء، مما يساهم في ارتفاع نسبة المديونية بشكل تراكمي دون وجود حلول جذرية لإنهاء ذلك الارتفاع، كما يلقي ذلك أعباء مالية على البلديات المعنية وتحميلها ديون إضافية خارجة عن سيطرتها. وإن عدم وجود حل جذري من طرف الحكومة في معالجة مسحوبات المخيمات الفلسطينية من الكهرباء وعدم وجود قرار واضح بخصوص تحميل فواتير تلك المخيمات على الهيئات المحلية يعد أحد الأسباب في تراكم المديونية على المخيمات الفلسطينية التابعة لهيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء.

- بقاء بعض الهيئات المحلية تقدم خدمة الكهرباء دون انضمامها للشركات المرخصة لتوزيع الكهرباء حسب القوانين والأنظمة، الأمر الذي يترتب عليه التأثير على جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين نظراً لمحدودية القدرات الفنية اللازمة لإدارة نشاط توزيع الكهرباء من قبل بعض هيئات الحكم المحلي، وبالتالي التأثير على استقرار سوق الكهرباء في الوطن، كما يعطي مؤشراً على محدودية الصلاحيات الممنوحة للوزارة للتعامل مع تلك الهيئات، حيث إن اعتبار الهيئات المحلية مشاريع الكهرباء ملكية خاصة يؤدي إلى تحكمها التام في أسعار الخدمة والتصرف بالإيرادات ورسوم الربط، وأن مشاريع الكهرباء تدر إيراداً ودخلاً مرتفعاً لبعض هيئات الحكم المحلي وبالتالي فإن ذلك محفزاً لبعض الهيئات المحلية لعدم الانضمام لشركات الكهرباء الخاصة.

- عدم فعالية إجراءات تخفيض نسبة المديونية السنوية على هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء في ظل وجود خطط ومؤشرات وأهداف استراتيجية وسنوية، يعطي مؤشراً على ضعف إجراءات تنفيذ الجهات المعنية لسياسة واضحة تواكب أهداف الحكومة الفلسطينية الواردة في أجندة السياسات الوطنية، الأمر الذي لا يساهم في تحقيق تنمية واستقرار مالي للهيئات المحلية.

- منح وزارة الحكم المحلي مشاريع مختلفة لبعض الهيئات المحلية غير الملتزمة بتسديد مشترياتها الدورية من خدمة الكهرباء ومساواتها مع الهيئات الملتزمة في المشاريع الممنوحة، مما يؤدي إلى عدم قيام البلديات غير الملتزمة باتخاذ إجراءات جدية في تحصيل رسوم الكهرباء وتسديد الفواتير الشهرية المترتبة على فاتورة الكهرباء الواردة من المزود.

- ضعف إجراءات التنسيق بين وزارة المالية من جهة ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية من جهة أخرى، حيث أظهر تقرير الديوان الصادر في العام 2021م بخصوص الدفعات المالية لهيئات الحكم المحلي خلال سنوات سابقة، عدم تطابق أرصدة المدفوعات والذمة تسجيلات الهيئات المحلية والحكم المحلي من جهة وتسجيلات وزارة المالية من جهة، الأمر الذي يستدعي الحاجة لإجراء متابعة دورية من طرف وزارة الحكم

المحلي مع وزارة المالية بشكل دوري لضمان صحة الدفعات المالية المحولة من قبل هيئات الحكم المحلي للوصول الى الدقة في رصيد الذمم الدائنة المترصدة لدى وزارة المالية

وبناء عليه يوصي الديوان الجهات ذات العلاقة بما يلي:

- على الهيئات المحلية الالتزام بالرسوم الواردة في التشريعات القانونية من تعرفه كهربائية ورسوم ربط وغيرها من الرسوم الأخرى المتعلقة بخدمة الكهرباء.
- على الهيئات المحلية التنسيق مع الجهات المختصة لضمان تركيب عدادات كهربائية خاصة بكل نقطة ربط للتأكد من صحة الكميات الواردة في فواتير مشتريات الكهرباء الصادرة من الشركة القطرية الاسرائيلية.
- على الهيئات المحلية وضع اجراءات تكفل متابعة استهلاك المواطنين لديها بشكل دوري واجراء مقارنات دورية لضمان عدم التعدي على شبكة الكهرباء من قبل البعض بطريقة غير شرعية.
- على الهيئات المحلية تطوير القدرات الفنية والاستخدام الأمثل للكوادر البشرية لديها للمساهمة في صيانة شبكات الكهرباء وتقليل نسب الفاقد من الكهرباء.
- اعداد استراتيجية تساهم في وضع ضمانات لصحة المبالغ المالية التي تقوم الشركة القطرية الاسرائيلية بترصيدا شهرياً على هيئات الحكم المحلي، كما يجب ان يتم وضع حلول لوقف الغرامات المفروضة على الهيئات المحلية من خلال اجتماعات دورية وتقديم الاثباتات اللازمة لوقف النزيف المالي والتعديت على رصيد المقاصة الفلسطينية لدى الجانب الاسرائيلي.
- ضرورة وضع اجراءات تنظيمية لتحسين فعالية الادارة المالية لدى هيئات الحكم المحلي، لضمان التزام تلك الهيئات بدفع فواتير الكهرباء المستحقة عليها لضمان تجنب خزينة الدولة أعباء مالية إضافية.
- وضع اجراءات من شأنها معالجة ديون الهيئات المحلية المنضمة لشركات توزيع الكهرباء المرخصة.
- وضع استراتيجية تساهم في التعامل مع ديون المخيمات من خدمة الكهرباء وتجنب تحميل الهيئات المحلية لديون تلك المخيمات.
- على الهيئات المحلية استغلال الوفر المتحقق من بيع الكهرباء في تطوير شبكات الكهرباء لتقليل نسبة الفاقد والتي تتصاعد بشكل تدريجي لدى بعض الهيئات.
- على الهيئات المحلية تعزيز الادارة المالية في الفصل بين ايرادات الكهرباء وآلية التصرف بتلك الايرادات والايادات الأخرى المتحققة، وإيلاء الدفع لفاتورة الكهرباء المستحقة كأولوية رئيسية في تلك الهيئات لتجنب تراكم المديونية.
- على الحكومة وضع سياسات وإجراءات فعالة من شأنها اقناع هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء بالانضمام الى شركات الكهرباء المرخصة حسب القوانين والأنظمة والتعليمات ووفقاً لآليات وإجراءات مرضية

لكافة الأطراف لتحقيق الأهداف التي تكفل تحسين جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين وتحقيق عائد ووفر مالي لهيئات الحكم المحلي من خلال اتفاقيات تضمن حقوق جميع الأطراف.

- ضرورة إيجاد إجراءات أكثر فعالية للمساهمة في تحقيق استقرار مالي وتنمية لدى هيئات الحكم المحلي خصوصاً المتعلقة في تخفيض نسبة المديونية الشهرية على تلك الهيئات المحلية وزيادة نسبة التحصيل والإيرادات للوصول الى هيئات محلية كفؤة وفاعلة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات بالجودة المناسبة.

- على وزارة الحكم المحلي وضع إجراءات فعالة من شأنها تعزيز التنسيق الدوري مع وزارة المالية لتتبع دفعات وارصدة الهيئات المحلية بشكل دوري من خلال المتابعات الدورية الميدانية أو من خلال برنامج الكتروني موحد، لضمان صحة التسديدات ودقة الأرصدة وحفظاً لحقوق الهيئات المحلية والحقوق المالية للدولة.

انسجاماً مع تحقيق رؤية ديوان الرقابة المالية والإدارية والتي تتمثل في إحداث فارق في حياة المواطن، قام الديوان بتدقيق أداء حول فعالية إجراءات الهيئات المحلية في إدارة قطاع الكهرباء، وذلك انطلاقاً من توجه الديوان لإجراء أعمال التدقيق بهدف إحداث فارق في حياة المواطن، حيث أن موضوع التدقيق يتماشى مع توجه الحكومة الفلسطينية في السياسة السابعة من الأولوية الوطنية الرابعة من أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والذي يسعى إلى تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن من خلال جعل الهيئات المحلية أكثر استقراراً واستدامة من الناحية المالية.

تهدف عملية الرقابة إلى التحقق من أن الإجراءات التي تقوم بها هيئات الحكم المحلي الواردة في نطاق التدقيق تساهم في تحقيق استقرار مالي لهذه الهيئات وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، بالإضافة إلى تقديم رأي حول الإجراءات المتبعة من قبل الهيئات المحلية في إدارة قطاع الكهرباء وتقديم جملة من التوصيات لصانعي القرار والجهات المعنية حول مدى فعالية الإجراءات المتخذة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة بفعالية أكبر.

وتأتي أهمية هذا التقرير من رغبة الحكومة في تحقيق استدامة مالية للهيئات المحلية والوصول إلى تقديم الخدمات بجودة عالية، وكذلك الحاجة الماسة إلى ضوابط داخلية بهدف استغلال الموارد المتاحة وضمان وصول الخدمة للجميع بالتوازي مع المحافظة على الموارد المالية للهيئات المحلية، وبالنسبة لتوقيت هذا التقرير فإنه يأتي بعد انتهاء فترة خطة الحكومة والتي تشمل الأعوام 2017-2022م.

1. دوافع التدقيق

- تراكم المديونية على هيئات الحكم المحلي التي تدير قطاع الكهرباء بشكل سنوي وذلك وفقاً لتقارير وزارة الحكم المحلي.
- وجود العديد من المخالفات وفقاً لتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادرة بخصوص إدارة قطاع الكهرباء لدى هيئات الحكم المحلي وخصوصاً التقرير الصادر عن الديوان في العام 2019.
- أشار التقرير السنوي الصادر عن مجلس تنظيم الكهرباء في العام 2018 الى أن معظم الهيئات المحلية التي تقوم بتوزيع الكهرباء غير ملتزمة بقرارات الحكومة مثل قرار التعرفة الكهربائية، وكذلك فإنها تفتقر للقدرات الفنية اللازمة لإدارة نشاط توزيع الكهرباء، وبالتالي فإنها تعطل تطور واستقرار سوق الكهرباء في الوطن.
- على الحكومة الفلسطينية تحديد موضوع تخفيض مديونية الكهرباء وزيادة الإيرادات لدى هيئات الحكم المحلي أولوية في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022م، الأمر الذي يحتم على الديوان التحقق من ذلك المؤشر وإعطاء صانعي القرار في الحكومة الفلسطينية الملاحظات والبيانات والمعلومات اللازمة للوصول الى اصدار قرارات من شأنها تقليص المديونية الخاصة بالكهرباء وزيادة نسبة الإيرادات للمساهمة في تخفيف العبء المالي الملحق على عاتق الخزينة العامة.

2. نطاق التدقيق

- سيشمل نطاق التدقيق السنوات 2018-2020 مع الاخذ بعين الاعتبار بعض الاحصائيات والبيانات الخاصة بأعوام لاحقة وسابقة لنطاق التدقيق المحدد.
- التدقيق على عينة من هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء والبالغ عددها 114 هيئة محلية.
- الاطلاع على دور وزارة الاختصاص (وزارة الحكم المحلي) في الاشراف والرقابة على هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء.
- تقارير الديوان السابقة والصادرة حول موضوع التدقيق.
- الاطلاع على تقارير الجهات ذات العلاقة (سلطة الطاقة، مجلس تنظيم الكهرباء، الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء).

1. الهيئات المحلية

هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء والبالغ عددها 114 هيئة محلية، حيث أن هذه الهيئات لم تتضمن الى شركات توزيع الكهرباء المرخصة، بحيث تقوم بشراء الكهرباء مباشرة من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وتتولى بيع خدمة الكهرباء لمواطنيها، وبالتالي وفقاً لتوجيهات الحكومة في إدارة الكهرباء في نطاق ولايتها القانونية يقتضي منها أن تدير هذه الخدمة بكفاءة وفاعلية واقتصاد.

2. وزارة الحكم المحلي

يقع ضمن صلاحيات الهيئات المحلية وفقاً للمادة رقم (15) من قانون الهيئات المحلية لسنة 1997 تزويد السكان بالكهرباء وتحديد أسعار الاستهلاك وبدلات الاشتراك بما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد بقرار من مجلس الوزراء في العام 2017

ان الرقابة على إدارة خدمات الكهرباء لدى هيئات الحكم المحلي التي تعمل على تزويد المواطنين بخدمة الكهرباء مباشرة هي من مهام وزارة الحكم المحلي حيث تتعلق مهام الوزارة وعلاقتها بالهيئات المحلية في رسم السياسة العامة المقرر لأعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجلس.

ب. الجهات غير المباشرة

1. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية:

- تتولى مهام وضع السياسات والقواعد العامة المتعلقة بتطوير قطاع الكهرباء ومنح التراخيص وعقد الاتفاقيات اللازمة لمشروعات توليد الطاقة الكهربائية بكافة مصادرها، والربط الكهربائي مع الدول المجاورة.
- الإشراف والإدارة على المنح ومصادر التمويل المقدمة للقطاع.
- الإشراف على جميع النشاطات المتعلقة بإدارة وتطوير قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة .

2.ب الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء :

وهي شركة مملوكة بالكامل للحكومة تأسست حديثاً بمقتضى قانون الكهرباء العام وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم /16/01/10(م.و/ر.ح) لعام 2013 ويناط بها مهام بناء وتطوير وإدارة وإمتاك منظومة النقل الكهربائي وشراء الطاقة من مصادر التزويد محلية كانت ام من خلال الاستيراد من الدول المجاورة وبيعها لشركات توزيع الكهرباء على اساس نموذج المشتري الوحيد.

3.ب شركات توزيع الكهرباء :

حيث تم انشاء شركات توزيع الكهرباء ليناظ بها مهام ادارة وبناء وتطوير شبكات توزيع كهرباء الضغط المتوسط والمنخفض وشراء الطاقة من الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وبيعها للمستهلكين، وتتولى حالياً شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة ادارة وتشغيل اكثر من 80% من نظام التوزيع وهي شركة كهرباء محافظة القدس وشركة توزيع كهرباء الشمال وشركة كهرباء الجنوب وشركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء طوباس، بينما تقوم شركة كهرباء غزة بإدارة قطاع توزيع الكهرباء بالكامل في القطاع، والعمل مستمر على نقل توزيع الكهرباء من البلديات الى هذه الشركات للوصول الى قطاع توزيع كهرباء يدار فقط من قبل شركات التوزيع .

4.ب مجلس تنظيم قطاع الكهرباء :

حيث تم انشاؤه عام 2010 بنص قانون الكهرباء الاستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية، ويناط به مهام مراقبة وتنظيم قطاع التوليد والنقل والتوزيع، والتوصية الى سلطة الطاقة بتحديد التعرفة الكهربائية، وقبول ورفض وتجديد رخص التوليد والنقل والتوزيع، وسحبها او التنازل عنها، وضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والادارية التي تقدمها شركات التوزيع للمستهلكين.

4. الأسئلة الرقابية

يتبع فريق التدقيق في هذه الدراسة نموذج أسئلة التدقيق الفرعية المشكلة في مجموعها للسؤال الرئيسي، حيث سيتم تدقيق الموضوع أعلاه، من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي:

مدى فعالية إجراءات الهيئات المحلية في الإدارة المالية لقطاع الكهرباء؟

الأسئلة الفرعية:

ولتسهيل الإجابة على السؤال الرئيسي فقد تم تجزئته الى الأسئلة الفرعية التالية:

أ. إجراءات الإدارة المالية

- هل توجد إجراءات تأكيدية لدى هيئات الحكم المحلي تساهم في التأكد من كميات الكهرباء المشتراة عبر نقاط الربط بشكل شهري من الشركة القطرية الإسرائيلية؟
- هل توجد إجراءات تعطي الحق للبلديات تركيب ساعات عند نقاط الربط للتأكد من الكميات المشتراة من الكهرباء والمصرح بها في الفواتير الصادرة من الشركة القطرية؟
- هل توجد اجراءات لدى الهيئة المحلية تمكنها من متابعة العداد الخاص بالشركة القطرية؟
- هل توجد إجراءات لدى الهيئات لمتابعة استهلاك المواطنين بشكل دوري من الكهرباء تجنباً لحدوث تعديات من بعض المستفيدين بشكل غير قانوني؟
- هل يتم مقارنة استهلاك الكهرباء بشكل شهري حسب مبيعات الهيئة المحلية مع الكميات المشتراة من الشركة القطرية والواردة في الفاتورة الرسمية؟
- هل توجد اجراءات لدى الهيئة المحلية تضمن التزام جميع المواطنين بتسديد أثمان مشترياتهم من الكهرباء؟
- هل يوجد نظام مكتوب لجدولة الديون السابقة على المستفيدين (ديون سابقة قبل تركيب عدادات الدفع المسبق)؟
- هل إجراءات الإدارة المالية التي تقوم بها هيئات الحكم المحلي ساهمت في تقليل مديونية الكهرباء السنوية.
- هل تساهم الإدارة المالية التي تقوم بها هيئات الحكم المحلي في ضبط التصرف بإيرادات الكهرباء.

ب. الإجراءات التنظيمية

- هل قامت وزارة الحكم المحلي باتخاذ سياسات وإجراءات عملية من شأنها المساهمة في تقليص الديون المتراكمة على هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء؟
- هل قامت وزارة الحكم المحلي بالرقابة على أسعار بيع الكهرباء للمواطنين لدى الهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء؟

- هل قامت وزارة الحكم المحلي باتخاذ الإجراءات الكفيلة لربط وتحويل هيئات الحكم المحلي المزودة للكهرباء كافة الى شركات توزيع الكهرباء المرخصة؟
- هل ساهمت إجراءات وزارة الحكم المحلي في الرقابة على تنظيم وضبط إيرادات ونفقات هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء.
- هل يوجد إجراءات من قبل وزارة الحكم المحلي تساهم في رفع فعالية التنسيق بين وزارة المالية من جهة ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية من جهة أخرى.

يدار نظام توزيع الكهرباء في الضفة الغربية من قبل خمس شركات توزيع هي شركة كهرباء محافظة القدس (تغذي مناطق وسط الضفة الغربية)، وشركة كهرباء الشمال وشركة كهرباء طوباس في شمال الضفة الغربية، وشركتي كهرباء الخليل وكهرباء الجنوب اللتان تديران قطاع التوزيع في محافظة الخليل، بالإضافة إلى بعض هيئات الحكم المحلي التي لم تتضمن لغاية تاريخ إعداد التقرير لهذه الشركات حسب الأصول، وبالرغم من صدور قرار بقانون رقم 13 لسنة 2009 بشأن الكهرباء العام، وما تلاه من قرار مجلس الوزراء رقم (13/46/08/م.و/س.ف) لعام 2010 بشأن انضمام كافة الهيئات المحلية الى شركات الكهرباء المرخصة، الا انه ما يزال حتى الآن 114 هيئة محلية تدير توزيع الطاقة بشكل مباشر دون انضمامها لشركات الكهرباء المرخصة.

تواجه هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع بيع الكهرباء لمواطنيها العديد من الأزمات واهمها تراكم المديونية لصالح شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية ووزارة المالية الفلسطينية، الأمر الذي يدفع السلطات الاسرائيلية الى خصم المديونية المتراكمة من رصيد المقاصة الفلسطينية لدى الجانب الاسرائيلي، مما يحمل عبئ مادي ضخم على ميزانية وخزينة الدولة في ظل عدم التزام بعض الهيئات المحلية بتسديد مديونيتها لصالح وزارة المالية حسب الأصول.

ان عملية الرقابة على إدارة خدمات الكهرباء لدى هيئات الحكم المحلي التي تعمل على تزويد المواطنين بخدمة الكهرباء مباشرة تكون من قبل وزارة الحكم المحلي حيث تتعلق مهام الوزارة وعلاقتها بالهيئات المحلية في رسم السياسة العامة المقررة لأعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس.

تقوم شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية من خلال نقاط الربط لدى الهيئات المحلية بتزويد تلك الهيئات بخدمة الكهرباء، ويتم اصدار فاتورة شهرية خاصة بكل هيئة متضمنة تلك الفاتورة على مبلغ الاستهلاك الشهري والكمية المستهلكة والموعود النهائي لدفع كل فاتورة، ويتم ارسال الفاتورة من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية الى شركة النقل الفلسطينية والتي تقوم بدورها بإدخال تلك الفواتير على برنامج مربوط مع وزارة الحكم المحلي تمهيداً لمتابعة تحصيل تلك الفواتير من قبل الوزارة، وعليه فإن الهيئات غير الملتزمة بتسديد المستحقات حتى موعد الدفع يتم خصم مديونيتها مباشرة في الشهر الذي يليه من رصيد المقاصة الفلسطينية لدى الجانب الاسرائيلي.

أولت الحكومة الفلسطينية في السياسة السابعة من الاولوية الوطنية الرابعة من أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 تخفيض المديونية لدى هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع بيع الكهرباء أولوية خاصة، حيث حددت نسباً لتخفيض المديونية للمساهمة في تحقيق استقرار واستدامة مالية لهيئات الحكم المحلي، حيث كلفت وزارة الحكم المحلي بهذه المهمة وفقاً للاختصاص لاتخاذ سياسات عملية من شأنها تقليص الديون المتراكمة على هيئات الحكم المحلي وزيادة نسبة الإيرادات في تلك الهيئات، ووفقاً لأجندة السياسات الوطنية فقد قامت وزارة الحكم المحلي بإعداد خطتها الاستراتيجية وخططها السنوية وفقاً للمؤشرات الواردة في أجندة السياسات الوطنية وتحديداً فيما يتعلق بالشق الخاص بهيئات الحكم المحلي.

تقوم الإدارة العامة للتوجيه والرقابة في وزارة الحكم المحلي بمتابعة هيئات الحكم المحلي في كافة أرجاء الوطن مالياً وإدارياً وفنياً، حيث تتم الجولات الرقابية وفقاً لعدة معايير أهمها الخطة السنوية للإدارة والشكاوي الواردة بحق هيئات الحكم المحلي، وبناءً على أعمال الإدارة العامة للتوجيه والرقابة فإنه يتم اتخاذ إجراءات بحق الهيئات المحلية المخالفة، حيث تنتوع الإجراءات بين التوصية بحل مجلس الهيئة المحلية وتعيين مجلس آخر، تعيين مراقب مالي، اقالة رئيس مجلس الهيئة المحلية وانتخاب رئيس آخر من أعضاء المجلس بالإضافة الى تحويل الملف للجهات المختصة لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم (هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة).

نفذت الإدارة العامة للرقابة والتوجيه خلال العام 2019م ما مجموعه 384 جولة رقابية أي بنسبة 84% من الهيئات المحلية، بينما بلغت الجولات الرقابية خلال العام 2018م ما مجموعه 404 جولات رقابية وذلك بنسبة 89%، وقد تم تسجيل العديد من المخالفات الإدارية والمالية وفقاً لتقارير رقابية على العديد من الهيئات المحلية، وفيما يخص موضوع الهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء فقد تنوعت المخالفات المسجلة عليها بين عدم التزام البلدية بدفع الفاتورة الشهرية لأثمان الكهرباء مما يؤدي الى زيادة الذمم الدائنة بشكل ملحوظ، بالإضافة الى وجود فاقد كهرباء لدى العديد من الهيئات دون معرفة أسباب ارتفاع ذلك الفاقد. قامت وزارة الحكم المحلي خلال العام خلال السنوات 2017-2019 بتعيين مراقبين ماليين على بعض الهيئات المحلية لوجود تجاوزات إدارية ومالية وفنية تم تسجيلها خلال الجولات الرقابية حيث تم تعيين 7 مراقبين ماليين خلال العام 2017، و13 مراقباً مالياً خلال العام 2018، و19 مراقباً إدارياً خلال العام 2019م.

1. ضعف إجراءات الهيئات المحلية في إدارة مشتريات الكهرباء وتوزيعها

- 1.1 تبلغ نقاط الربط المعتمدة والخاصة بهيئات الحكم المحلي 114 نقطة ربط، حيث تعتبر نقطة الربط هي الأساس في توزيع الكهرباء واحتساب الكميات المشتراة من الكهرباء بشكل شهري، حيث يتم قراءة العداد بشكل دوري من قبل شركة الكهرباء القطرية، دون اعطاء الهيئات المحلية الحق في التأكد الفعلي من الكمية الحقيقية للكميات المشتراة من الكهرباء.
- 1.2 بالرغم من عدم وجود مانع قانوني يمنع الهيئات المحلية من تركيب عداد لقراءة مشتريات هذه الهيئات من الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية، إلا أنه لوحظ عدم قيام معظم الهيئات المحلية بتركيب تلك العدادات مما يحول دون إعطاء تأكيد على صحة الكميات المشتراة من الكهرباء الواردة في الفاتورة الشهرية.
- 1.3 لا يوجد اجراءات او تعليمات مكتوبة بخصوص متابعة استهلاك المواطنين من الكهرباء في الهيئات المحلية، حيث تعتمد كل هيئة محلية في متابعة استهلاك المواطنين للكهرباء بطريقة اجتهادية غير مكتوبة مثل تركيب نظام STS لمراقبة استهلاك المواطنين وعمل مقارنات لمعدل استهلاك المواطنين بشكل غير دوري، حيث ان وجود اجراءات مكتوبة وفعالة ومعمول بها يضمن تجنب حدوث تعديات من بعض المستفيدين على شبكة توزيع الكهرباء بشكل غير قانوني.
- 1.4 تحتفظ هيئات الحكم المحلي بسجلات المشتركين لديها في خدمة الكهرباء، ويتم التحديث على ذلك السجل وفقاً للاشتراكات الجديدة المقدمة للهيئة المحلية او الغاء اشتراك موجود.
- 1.5 على الرغم من قيام بعض البلديات بعمل جدولة لإنهاء الديون المستحقة السابقة على المستفيدين من خدمة الكهرباء مثل دفع الاستهلاك الشهري الجديد وجزء من الديون السابقة، إلا أنه لوحظ بان هذا الاجراء لم يساهم في تقليل مديونية الهيئات المحلية بشكل ملحوظ.
- 1.6 تعتبر التعرفة الكهربائية المصدر الأساس لإيرادات شركات توزيع الكهرباء، لذلك فإن مجلس تنظيم قطاع الكهرباء يأخذ بعين الاعتبار عند احتسابه للتعرفة العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على سعر التعرفة مثل ارتفاع سعر الشراء من المصدر، ويتولى مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني دوره الرقابي والتنظيمي لدراسة وتحديد التعرفة الكهربائية لكافة القطاعات والشرائح المختلفة ومراجعتها دورياً استناداً الى أحكام قرار بقانون الكهرباء العام رقم (13) لعام

2009 مادة 9 بند 1، والذي يوضح بأن دور المجلس يقوم على "التوصية الى سلطة الطاقة بتحديد التعرفة الكهربائية ورسوم الاشتراك وبدل تكاليف التمديدات والتأمينات والخدمات الأخرى اللازمة لإيصال التيار الكهربائي للمستهلك، بعد التشاور مع الجهات ذات العلاقة ومع مراعاة مقارنة الأسعار بين مختلف محافظات الوطن"، وبما أن هيئات الحكم المحلي لا تخضع لرقابة مجلس تنظيم الكهرباء، فقد تبين قيام بعض الهيئات المحلية ببيع الكهرباء بتعرفة مختلفة عن النظام الصادر عن سلطة الطاقة ودون أن تعتمد على أساس مكتوب في كيفية احتساب التعرفة المعمول بها، والجدول التالي يوضح عينة من تلك الهيئات حسب تقرير الديوان الصادر في العام 2019م.

التعرفة الفعلية حسب قرار المجلس البلدي (أغورة/ شيكل)	التعرفة حسب النظام (أغورة/ شيكل) ش.ض.ق.م.	نوع الاشتراك
قراوة بني حسان		
62	57.80	منزلي مسبق الدفع
62	69.17	تجاري مسبق الدفع
62	59.02	صناعي مسبق الدفع
خاراس		
59	78.08-53.16	منزلي غير مسبق الدفع
59	57.80	منزلي مسبق الدفع
59	72.48	تجاري غير مسبق الدفع
59	69.17	تجاري مسبق الدفع
59	59.02	صناعي
بني نعيم		
60	78.08-53.16	منزلي غير مسبق الدفع
60	57.80	منزلي مسبق الدفع
58	72.48	تجاري غير مسبق الدفع

58	69.17	تجاري مسبق الدفع
58	59.02	صناعي ومنزلي ضغط متوسط
68	67.36	مصانع الحجر والرخام
بديا		
65.5	78.08-53.16	منزلي غير مسبق الدفع
65.5	57.80	منزلي مسبق الدفع
65.5	72.48	تجاري غير مسبق الدفع
65.5	69.17	تجاري مسبق الدفع
65.5	59.02	صناعي

1.7 رسوم الربط هو نظام يقره مجلس الوزراء بناء على توصية من مجلس تنظيم الكهرباء وبتنسيب من سلطة الطاقة، وذلك استنادا الى احكام القرار بقانون الكهرباء العام رقم 13 لسنة 2009م والتي تنص على ان من مهام المجلس بالإضافة إلى احتساب التعرفة الكهربائية هو رسوم الاشتراك وبدل تكاليف التمديدات والتأمينات والخدمات الأخرى اللازمة لإيصال التيار الكهربائي للمستهلك، إن رسوم الربط هي مساهمة المستهلكين في تكلفة توصيل خطوط الكهرباء التي تربط المستهلكين بشركات التوزيع، ويتم مراجعة رسوم الربط بشكل دوري من قبل المجلس ضمن اختصاصاته الرقابية، حيث يتم احتساب الرسوم بما يحقق العدالة بين المستهلكين من جهة وإنصاف شركات الكهرباء من جهة أخرى من خلال السماح للشركة بالحصول على جزء من تكلفة إيصال الخدمة، وبما أن هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء لا تخضع لرقابة مجلس تنظيم الكهرباء فإن الدور الرقابي منوط بوزارة الحكم المحلي للتأكد من التزام الهيئات المحلية برسوم الربط المقررة حسب النظام الصادر من مجلس الوزراء الفلسطيني، وعليه ومن واقع تقارير الديوان الصادرة في العام 2019م، فقد تبين عدم مراعاة بعض الهيئات المحلية لرسوم الربط المقررة والعمل على رسوم ربط خاصة بها، حيث تظهر التقارير وجود العديد من المخالفات المتعلقة برسوم الربط الكهربائي، وفيما يلي عينة لهيئات محلية غير ممثلة لرسوم الربط الكهربائي:

- قيام بلدية بني نعيم ببيع الأمبير لاشتراك 1 فاز بمبلغ 33 شيقل (1,056 شيقل للاشتراك) حسب تعرفه رسوم الربط، بينما يبلغ ثمن الأمبير لاشتراك 3 فاز 150 شيقل (4,800 شيقل للاشتراك)،

خلافاً للبند رقم (2) من المادة رقم (1) من تعليمات رسوم الربط الصادرة عن مجلس الوزراء في العام 2015.

- قيام بلدية خاراس ببيع الأمبير لاشترك 1 فاز بمبلغ 33 شيقل (1,056 شيقل للاشتراك) حسب تعرفه رسوم الربط، بينما يبلغ ثمن الأمبير لاشترك 3 فاز 100 شيقل (4,800 شيقل للاشتراك)، إلا أن البلدية لم تلتزم بالتسعيرة فيما يتعلق برسوم الربط، خلافاً للبند رقم (1، 2) من المادة رقم (1) من تعليمات رسوم الربط الصادرة عن مجلس الوزراء في العام 2015.

- قيام بلدية قراوة بني حسان بتركيب الاشتراك 1 فاز بمبلغ 900 شيقل بحد أعلى 50 أمبير، بينما يبلغ ثمن الاشتراك 3 فاز 5,000 شيقل بحد أعلى 20 أمبير ويبلغ سعر الأمبير زيادة على ذلك 250 شيقل، خلافاً للبند رقم (2) من المادة رقم (1) من تعليمات رسوم الربط الصادرة عن مجلس الوزراء في العام 2015.

- قيام بلدية قصره ببيع الأمبير لاشترك 1 فاز بمبلغ 6.8 دينار (170 دينار للاشتراك) حسب تعرفه رسوم الربط، بينما يبلغ ثمن الأمبير لاشترك 3 فاز 118.75 شيقل (3,800 شيقل للاشتراك)، خلافاً للبند رقم (2) من المادة رقم (1) من تعليمات رسوم الربط الصادرة عن مجلس الوزراء في العام 2015.

1.8 من أهم العوامل التي تؤثر في احتساب التعرفة الكهربائية هو الفاقد والذي يعود سبب حدوثه الى أسباب فنية أو غير فنية، ويمكن تخفيض الفاقد من خلال تحسين وضع المنظومة الكهربائية، ويعتبر تزويد مساحات جغرافية واسعة وارتفاع الأحمال الكهربائية من أهم الأسباب الفنية لحدوث الفاقد، أما الأسباب غير الفنية فتتمثل بالاستخدام غير المشروع للطاقة أو ما يعرف بالسرقة، وعليه ووفقاً للصلاحيات المخولة لوزارة الحكم المحلي في الرقابة والإشراف على هيئات الحكم المحلي فقد **تبين ضعف الهيئات المحلية في تقليل نسبة الفاقد من الكهرباء، وفيما يلي بعض الامثلة الواردة في تقرير الديوان الصادر في العام 2019 والمتعلق بفاقد الكهرباء:**

- بلغت نسبة الفاقد في شبكة الكهرباء للعام 2017، وفقاً لسجلات بلدية قصره 17.69% وتعود أسباب الارتفاع، بالإضافة إلى فاقد الشبكة الطبيعي إلى وجود وصلات غير شرعية، حيث بلغت خسارة البلدية خلال العام 2017 نتيجة الفاقد في شبكة الكهرباء مبلغ (178,264.63) شيقل.

- بلغت قيمة الفاقد في شبكة الكهرباء للعام 2017 وفقاً لسجلات بلدية قراوة بني حسان بعد خصم نسبة 10% من الفاقد 458,611 شيكل، وبنسبة 29%، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة، وتعود أسباب الارتفاع إلى الشحن التعويضي والتعديلات على الشبكة.

- بلغت نسبة الفاقد في شبكة الكهرباء للعام 2017 وفقاً لسجلات بلدية خaras 12.36%، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة، وتعود أسباب الارتفاع، بالإضافة إلى فاقد الشبكة الطبيعي إلى إمكانية وجود وصلات غير شرعية (سراقات) لم يتم اكتشافها.

الاثـر:

- ان ضعف الالتزام برسوم الربط لدى بعض هيئات الحكم المحلي تلقي بأعباء مالية على المواطنين جراء عدم التزام تلك الهيئات بالرسوم الواردة في القرارات والأنظمة المعتمدة.
- ان عدم قيام البلديات كافة بتركيب عدادات خاصة بها بجانب عداد الشركة القطرية، لا يضمن صحة كميات الكهرباء المشتراة من الجانب الاسرائيلي بشكل دقيق.
- ان عدم وجود تعليمات او اجراءات مكتوبة وترك المجال للاجتهاـد في متابعة استهلاك المواطنين الشهري من خدمة الكهرباء لا يضمن تجنب حدوث تعديلات من بعض المستفيدين بشكل غير قانوني.
- ان عدم مساهمة جدولة الديون السابقة المستحقة على المواطنين من رصيد مجل الديون المستحقة على الهيئات المحلية يعطي مؤشراً على ضعف اجراءات التصرف المالي بالأموال المحصلة.
- ان اعتماد الهيئة المحلية على تعرفه رسوم بيع لخدمة الكهرباء تختلف عن التعرفه الرسمية المعتمدة من قبل سلطة الطاقة، قد يحمل المواطنين أعباء مالية في حال المغالاة بالتعرفة او تخفيض ايرادات البلدية في حال كانت التعرفه أقل من التسعيرة الرسمية.
- ان وجود فاقد كهرباء عالي لدى الهيئات المحلية، يؤثر على خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين والتوزيع العادل للكهرباء وتخفيض مبيعات البلدية من الكهرباء، كما يعطي مؤشراً على ضعف أعمال الصيانة التي تجريها البلديات على شبكات الكهرباء للحد من فاقد الكهرباء.

الأسباب:

- ارتفاع فاقد الكهرباء بسبب ضعف أعمال الصيانة الدورية لدى الهيئات المحلية وضعف الامكانيات الفنية لديها.

- ضعف الرقابة الدورية من قبل الهيئات المحلية على استهلاك المواطنين للحد من السرقة.
- اعتبار مشاريع الكهرباء ملكية خاصة لصالح هيئات الحكم المحلي وبالتالي تحكمها التام بأسعار الخدمة والتصرف بالإيرادات ورسوم الربط.

التوصيات:

- على الهيئات المحلية الالتزام بالرسوم الواردة في التشريعات القانونية من تعرفه كهربائية ورسوم ربط وغيرها من الرسوم الأخرى
- على الهيئات المحلية التنسيق مع الجهات المختصة لضمان تركيب عدادات كهربائية خاصة بكل نقطة ربط للتأكد من صحة الكميات الواردة في فواتير مشتريات الكهرباء الصادرة من الشركة القطرية الاسرائيلية.
- على الهيئات المحلية وضع اجراءات تكفل متابعة استهلاكات المواطنين لديها بشكل دوري واجراءات مقارنات دورية لضمان عدم التعدي على خدمة الكهرباء من قبل البعض بطريقة غير شرعية.
- على الهيئات المحلية تطوير القدرات الفنية والاستخدام الأمثل للكوادر البشرية لديها للمساهمة في صيانة شبكات الكهرباء لتقليل نسب الفاقد من الكهرباء.

الاستنتاج العام

ان ضعف متابعة وفحص وصيانة خطوط الامداد على شبكة (خطوط امداد) الكهرباء في الهيئات المحلية ، يؤثر سلبا على خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين بشكل عام كما يؤثر على حجم الإيرادات المتحصلة للهيئات المحلية المتعلقة برسوم الكهرباء المباعة للمواطنين نتيجة ارتفاع الفاقد، كما أن عدم اتباع الهيئات المحلية التعرف المنصوص عليها في رسوم الربط والتعرفة الكهربائية المنصوص عليها، يؤدي الى تحمل المواطنين أعباء مالية ومن الممكن أن يؤثر سلباً على خزينة الهيئة المحلية.

2. ضعف فعالية متابعة الغرامات المفروضة على هيئات الحكم المحلي من قبل شركة

الكهرباء القطرية الاسرائيلية

وفقا لكتاب وزارة الحكم المحلي الصادر في 2018/3/11 فقد تم الافصاح عن تسجيل شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية مبلغ 170 مليون شيكل ديون بسبب عبث بعض الهيئات المحلية بعدادات الكهرباء، وانه لم يتم التوصل الى حل جذري مع الشركة القطرية على الرغم من عقد جلسة من قبل وزارة الحكم المحلي مع الشركة المذكورة، واقتصر دور الوزارة بمخاطبة هيئات الحكم المحلي المعنية بالمشكلة والطلب منها بإعداد

مراسلات من طرف تلك الهيئات لشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية لحل تلك الاشكاليات، وفيما يلي توضيح لعينة من الهيئات المحلية التي تم انذارها والاجراءات المتخذة.

اسم الهيئة	الغرامات (شيكل)	الاجراءات
اذنا	13053024	تم الاجتماع مع الشركة القطرية مرتين وتقديم رسم بياني من خلال فواتير الكهرباء من عام 2008-2016 ينفي ادعاءات الشركة.
دير سامت	1739815	تم عقد اجتماع مع الشركة لقطرية وتم مراسلتهم لتعيين محامي خاص وتم مراسلة الشركة لوقف هذه الغرامات.
ترقوميا	27656729	تم الاجتماع مع الشركة القطرية، تم تعيين محامي خاص لمتابعة القضية مع الشركة القطرية.
تفوح	13361637	تم الاجتماع بين البلدية والشركة القطرية اكثر من مرة ولم يتم التوصل الى حل وتم الاتفاق على اللجوء الى القضاء
بديا	6436098	تم عقد اجتماع بين البلدية ومندوبين عن شركة الكهرباء القطرية وتم الاتفاق على اللجوء للقضاء ومراسلة الشركة لوقف الغرامات
بيتا	24046243	تم مراسلتهم لتعيين محامي خاص ومراسلة الشركة لوقف الغرامات
الجملة	10000000	تم رفع كتاب اعتراض على هذه الغرامات، وتم طلب اكثر من مرة لتحديد اجتماع مع الشركة
صانور	9390358	تم عقد اجتماع مع الشركة القطرية وطالبتهم الشركة بتقديم كمية استهلاك الكهرباء من 2016/1/1 - 2017/1/1 .

وعليه ومن واقع ما ذكر فإن الديوان يتوصل الى ما يلي:

ضعف فعالية متابعة الغرامات المفروضة على هيئات الحكم المحلي من قبل شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، حيث لم يظهر لنا اجراءات فعالة تساعد على نفي ادعاءات الشركة القطرية والغاء مبالغ الغرامات، كما لم يتم وضع استراتيجية لإعطاء تأكيد على صحة الكميات المشتراة من الكهرباء والمسجلة على هيئات الحكم المحلي، وبالتالي فإن المسؤولية تتطلب بان يكون هناك اجراءات تساهم في التحقق من دقة المبالغ المرصدة على هيئات الحكم المحلي جراء كميات الكهرباء المشتراة من الجانب الاسرائيلي، الامر

الذي يبقى التحكم في هذا الاطار لطرف واحد فقط وهي الشركة المزودة، مما يعمل على قيام الشركة القطرية بخصم المبالغ المرصدة من طرفهم من رصيد المقاصة الواجب تحويله لخزينة دولة فلسطين.

التوصية

وضع استراتيجية تساهم في وضع ضمانات لصحة المبالغ المالية التي تقوم الشركة القطرية الاسرائيلية بترصيدا شهرياً على هيئات الحكم المحلي، كما يجب ان يتم وضع حلول لوقف الغرامات المفروضة على الهيئات المحلية من خلال اجتماعات دورية وتقديم الاثباتات اللازمة لوقف النزيف المالي والتعديلات على رصيد المقاصة الفلسطينية لدى الجانب الاسرائيلي.

3. ضعف فعالية اجراءات تسوية الديون المستحقة على هيئات الحكم المحلي

- نص اطار النتائج الاستراتيجي لأجندة السياسات الوطنية على مؤشر تخفيض قيمة المديونية لدى هيئات الحكم المحلي التي تقوم ببيع خدمات الكهرباء وذلك لتعزيز هيئات محلية قادرة على الاستدامة المالية، حيث تم تحديد تخفيض نسبة المديونية بشكل سنوي بنسبة 10% خلال الأعوام 2018-2020م، وعليه ومن واقع تحليل نسب الالتزام في المديونية الشهرية لدى هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء لوحظ ارتفاع نسب المديونية بشكل سنوي حيث أظهرت البيانات انخفاض نسبة تسديد فاتورة الكهرباء بنسبة 6% بشكل سنوي خلال السنوات 2018-2020م، وعلى الرغم من قيام وزارة الحكم المحلي بالتركيز في خططها الاستراتيجية والسنوية خلال الأعوام 2018-2023م على تخفيض حجم الديون الشهرية لخدمة الكهرباء المستحقة على هيئات الحكم المحلي، الا انه تبين ضعف إجراءات تقليل حجم الديون السنوية المتراكمة على الهيئات المحلية، حيث تظهر الأرقام المالية الخاصة بديون الكهرباء انخفاض نسبة السداد السنوية، والجدول التالية توضح ذلك.

أ. مشتريات ودفعات لعام 2018:

#	مشتريات عام 2018/شيكل	مدفوعات عام 2018/ شيكل	المتبقي/ شيكل	نسبة الدفع لعام 2018
مجموع	518,311,151	415,381,801	102,929,350	80%



ب. مشتريات ودفعات لعام 2019 :

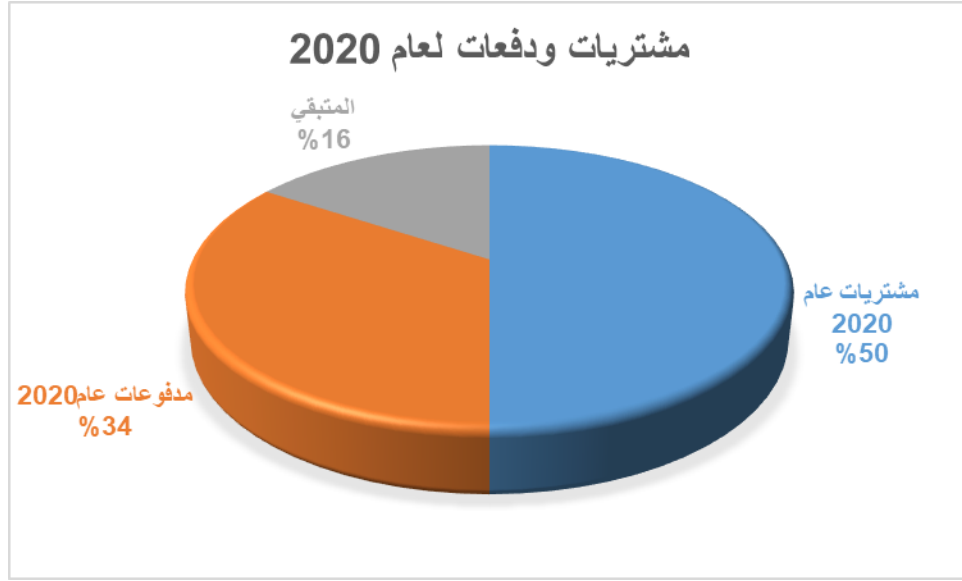
#	مشتريات عام 2019 / شيكل	مدفوعات عام 2019 / شيكل	المتبقي / شيكل	نسبة الدفع في العام 2019
مجموع	547,856,326	403,098,052	144,758,274	74%



ت. مشتريات ودفعات لعام 2020 :

#	مشتريات عام 2020 / شيكل	مدفوعات عام 2020 / شيكل	المتبقي / شيكل	نسبة الدفع في العام 2020

مجموع	451,240,309	309,486,723	141,753,585	69%
-------	-------------	-------------	-------------	-----

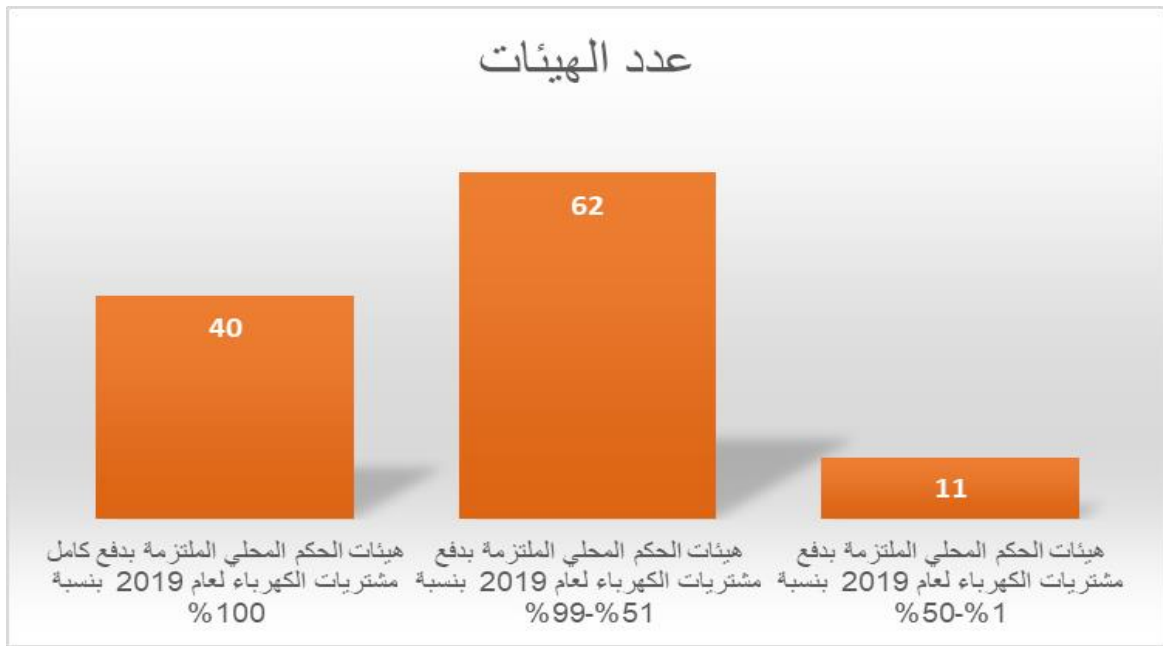


- لوحظ عدم قيام بعض هيئات الحكم المحلي خلال الأعوام 2018-2019م بتسديد أي مستحقات مالية لصالح شركة الكهرباء القطرية او وزارة المالية الفلسطينية، دون أن يتم اتخاذ اي إجراءات تكفل التزام هذه الهيئات بتسديد ثمن مشترياتها السنوية من خدمة الكهرباء، والجدول التالي يوضح عينة من ذلك.

اسم الهيئة المحلية	المحافظة	المشتريات (شيكل) لعام 2019	نسبة الالتزام بالدفع	المشتريات (شيكل) لعام 2018	نسبة الالتزام بالدفع
الريحية	الخليل	605,454.85	0%	452,962	16%
الكعابنة	الخليل	1,166,662.73	0%	919,018	0%
الجفتلك	أريحا	1,476,166	0%	859,912	0%
فصايل	أريحا	2,176,166	0%	2,228,938	0%
الجفتلك نقطة 1	أريحا	1,810,440	0%	1,602,515	0%
مرج نعجة	أريحا	2,203,691	0%	2,034,732	0%

%0	1,113,978	%0	1,282,599	أريحا	مرج غزال
%0	3,059,623	%0	3,368,574	أريحا	الزبيدات
%0	2,039,787	%0	2,086,596	طوباس	بردلة
%0	685,171	%0	310,221	طوباس	كردلة

- بلغت نسبة هيئات الحكم المحلي الملتزمة بدفع كامل مشتريات الكهرباء بنسبة 100% (40) هيئة، بينما بلغت الهيئات الملتزمة بدفع مشترياتها من الكهرباء بين 1%-50% (11) هيئة، بينما بلغت عدد هيئات الملتزمة بدفع مشترياتها من الكهرباء بين 51%-99% (62) هيئة، علما أن النسب المذكورة تخص العام 2019.



- تتوزع نسبة الالتزام بدفع فواتير مشتريات الكهرباء بين المحافظات الفلسطينية، حيث تبين انخفاض التزام الهيئات المحلية في معظم المحافظات بالالتزام بدفع فواتير المشتريات ما بين العامين 2018-2019م، والجدول التالي يوضح ذلك:

المحافظة	نسبة الالتزام بالدفع (2018)	نسبة الالتزام بالدفع (2019)
الخليل	%71	%67

طولكرم	%78	%62
جنين	%92	%87
نابلس	%88	%83
قلقيلية	%91	%91
سلفيت	%89	%83
أريحا	%0	%0
طوباس	%0	%0

- بالرغم من قيام الحكومة الفلسطينية بإصدار عدة قرارات بخصوص تخفيض نسبة المديونية لدى هيئات الحكم المحلي، وعلى الرغم من تشكيل لجان لتسوية تلك الديون وأهمها لجنة خاصة لمعالجة ديون الكهرباء على الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء التي تم تشكيلها بتاريخ 2014/02/09 وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (16/06 ر.و.ر.ح) لعام 2014م، إلا أنه لم يتم معالجة مشكلة تراكم ديون هيئات الحكم المحلي من خدمات الكهرباء، حيث أظهرت البيانات المقدمة لنا من طرف وزارة الحكم المحلي بأن إجمالي الديون المتراكمة على هيئات الحكم المحلي حتى تاريخ 2021/12/20 مبلغ 1,643,906,934 شيكل في حين أن إجمالي الديون المتراكمة حتى شهر 2020/12 قد بلغت 1,529,022,243 شيكل، الأمر الذي يعطي مؤشراً على ضعف فعالية القرارات واللجان المشكلة والمختصة في معالجة ديون الكهرباء، والملحق رقم 1 يوضح مديونية هيئات الحكم المحلي المتراكمة حتى تاريخ 2021/12/20.

- لم يتم معالجة الديون المستحقة على بعض هيئات الحكم المحلي بالرغم من انضمام تلك الهيئات لشركات توزيع كهرباء مرخصة وعدم تقديمها لخدمة بيع الكهرباء بشكل مباشر، والجدول التالي يوضح عينة من تلك الهيئات.

ت	الهيئة المحلية	المبلغ (شيكال)	شركة الكهرباء
1	ابو العسجا / ابو الغزلان / ابو العرقان / رابود / كرزة	6,972,485.62	شركة كهرباء الجنوب
2	دير العسل الفوقا	884,709.69	شركة كهرباء الجنوب
3	برقين	558,084.66	شركة كهرباء الشمال

شركة كهرباء الشمال	4,959,749.38	كفر دان	4
شركة كهرباء طوباس	52,352.66	مسليه	5
شركة كهرباء الشمال	1,750,924.97	قوصين	6
شركة كهرباء الشمال	1,793,272.78	عزموط	7
شركة كهرباء الشمال	2,540,232.05	سالم	8

- لا يوجد استراتيجية للتعامل مع ديون المخيمات والمؤسسات العامة في المناطق التابعة للهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء، حيث تبين من خلال التدقيق على واقع المخيمات الفلسطينية والمؤسسات العامة في مناطق امتياز الهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء، عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الديون المتراكمة على المخيمات الفلسطينية، الأمر الذي يساهم في ارتفاع نسبة المديونية بشكل تراكمي دون وجود حلول جذرية لإنهاء ذلك الارتفاع، مما يلقي بأعباء مالية يتم تسجيلها على البلديات المعنية وتحميلها ديون إضافية خارجة عن سيطرتها، ومثال ذلك بلدية طولكرم حيث تم تحميلها فاتورة مشتريات للعام 2020 بواقع 75,910,273 شيكل، بينما يبلغ حجم المشتريات الحقيقية للعام ذاته بعد حسم حصة المخيمات والمؤسسات العامة ما قيمته 55,135,191 شيكل، والجدول التالي يوضح ذلك.

صافي الفاتورة بعد خصم المخيمات والمؤسسات	استهلاك المخيمات (شيكلم)	إستهلاكات المؤسسات الحكومية (شيكلم)	مجموع الدفعات للمالية (شيكلم)	مجموع الدفعات للقطرية (شيكلم)	قيمة الفاتورة (شيكلم)	استهلاك شهر 2020
4,493,707	1,841,693	294,506	-	3,000,000	6,629,907	January
3,858,001	1,471,992	360,985	-	-	5,690,978	February
4,446,973	1,175,653	227,618	-	-	5,850,244	March
3,592,292	954,195	228,972	-	4,000,000	4,775,460	April
4,489,870	1,109,696	190,293	-	5,789,860	5,789,860	May
5,229,945	1,199,101	224,292	-	4,515,018	6,653,338	June
4,550,120	2,034,176	410,547	-	4,550,120	6,994,842	July
5,872,380	1,733,883	364,534	-	5,872,380	7,970,797	August
6,256,974	1,695,927	327,148	-	3,500,000	8,280,049	September

5,056,082	1,401,253	451,003	-	2,000,000	6,908,338	October
3,469,010	1,012,906	334,997	-	2,000,000	4,816,913	November
3,819,836	1,517,521	212,190	-	2,916,591	5,549,548	December
55,135,191	17,147,997	3,627,084	-	38,143,968	75,910,273	

الأسباب:

- إن قيام الجانب الإسرائيلي بخصم قيمة المستحقات الشهرية على هيئات الحكم المحلي غير الملتزمة بالدفع والتي تدير مشاريع بيع الكهرباء لمواطنيها من رصيد المقاصة المستحق لدولة فلسطين، يعتبر أحد الأسباب الرئيسية والهامة التي تؤدي الى ضعف الالتزام بتسديد الفواتير الشهرية لخدمة الكهرباء في بعض هيئات الحكم المحلي.
- عدم تطبيق وزارة الحكم المحلي كافة الإجراءات العقابية والصلاحيات الممنوحة لها بحق الهيئات المحلية غير الملتزمة للحيلولة دون المساس بالخدمات الرئيسية التي تلامس حياة المواطنين اليومية.
- عدم قيام وزارة الحكم المحلي بتطبيق قرار مجلس الوزراء بشكل تام والمتعلق بضبط إيرادات ونفقات هيئات الحكم المحلي والاجراءات الواجب فرضها على الهيئات غير الملتزمة بتسديد المستحقات المالية المترتبة عليها.
- عدم وجود تنسيق فعال بين وزارة المالية ووزارة الحكم المحلي في توحيد مبالغ المديونية المسجلة على الهيئات المحلية.
- عدم وجود حل جذري من طرف الحكومة في معالجة مسحوبات المخيمات الفلسطينية من الكهرباء وعدم وجود قرار واضح في تحميل فواتير تلك المخيمات على الهيئات.
- عدم وجود جدية لدى بعض هيئات الحكم المحلي لتسوية ديونها المستحقة من مشاريع الكهرباء.
- قصور في عملية تحصيل المستحقات المالية من المواطنين المستفيدين من خدمات الكهرباء لدى بعض هيئات الحكم المحلي، مما يحد من قدرة الهيئات المحلية على الوفاء بالتزاماتها المالية لصالح المزود.

الأثر:

- تحميل خزينة الدولة الفلسطينية أعباء مالية إضافية جراء خصم مسحوبات الكهرباء الخاصة بالهيئات المحلية من رصيد المقاصة الشهري لدى الجانب الإسرائيلي.

- تراكم المديونية لمستويات عالية دون وجود حلول جذرية لمعالجتها.
- إن تحميل هيئات الحكم المحلي لمديونية المخيمات من الكهرباء يحملها أعباء مالية إضافية وتظهر أرقام مديونية على تلك الهيئات غير دقيقة.
- ان عدم فعالية إجراءات تخفيض نسبة المديونية السنوية على هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء في ظل وجود خطط ومؤشرات وأهداف استراتيجية وسنوية يعطي مؤشراً على ضعف إجراءات الجهات المختصة وعدم تبني سياسة واضحة تواكب أهداف الحكومة الفلسطينية الواردة في أجندة السياسات الوطنية، الأمر الذي لا يساهم في تحقيق تنمية واستقرار مالي للهيئات المحلية.
- ان ضعف اجراءات وزارة الحكم المحلي والصلاحيات الممنوحة لها وفق أحكام قرار مجلس الوزراء الفلسطيني، بشأن الرقابة على تنظيم وضبط إيرادات ونفقات قطاع الكهرباء، يؤدي الى عدم جدية الهيئات المحلية في تنفيذ سياسية تخفيض مديونية الكهرباء الأمر الذي يؤدي الى تراكم المديونية بشكل سنوي دون وجود فعالية لإجراءات وزارة الحكم المحلي بالخصوص.
- ان بقاء ديون هيئات الحكم المحلي عالقة دون تخفيضها او إيجاد حلول لتخفيضها بالرغم من تعدد القرارات واللجان، يعطي مؤشراً على ضعف فعالية تلك القرارات وأعمال اللجان.

التوصيات:

- ضرورة وضع اجراءات تنظيمية لتحسين فعالية الادارة المالية لدى هيئات الحكم المحلي، لضمان التزام تلك الهيئات بدفع فواتير الكهرباء المستحقة عليها لضمان تجنيب خزينة الدولة أعباء مالية إضافية.
- إيجاد إجراءات أكثر فعالية للمساهمة في تحقيق استقرار مالي وتنمية لدى هيئات الحكم المحلي خصوصاً المتعلقة في تخفيض نسبة المديونية الشهرية على تلك الهيئات المحلية وزيادة نسبة التحصيل والإيرادات للوصول الى هيئات محلية كفؤة وفاعلة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات بالجودة المناسبة.
- وضع اجراءات من شأنها معالجة ديون الهيئات المحلية المنضمة لشركات كهرباء مرخصة.
- وضع استراتيجية تساهم في التعامل مع ديون المخيمات من خدمة الكهرباء وتجنيب تحميل الهيئات المحلية لديون تلك المخيمات.

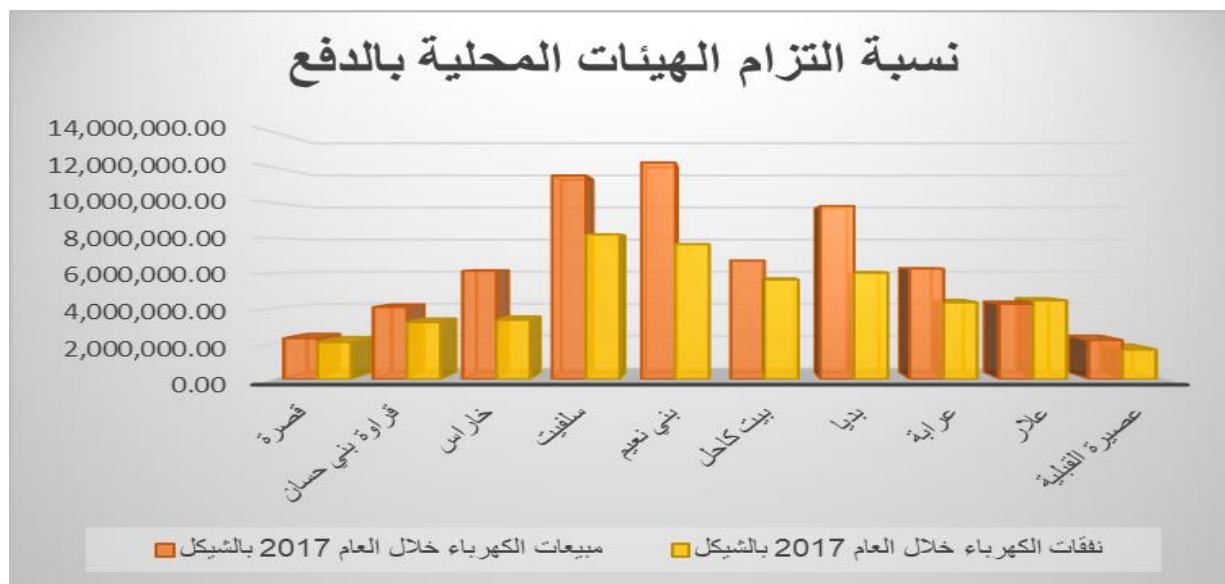
4. التصرف في إيرادات الكهرباء

يعتبر بيع الكهرباء للمواطنين في هيئات الحكم المحلي أحد مصادر الإيرادات الرئيسية لتلك الهيئات، حيث يتم شراء كميات الكهرباء من الجانب الإسرائيلي وبيعها من خلال هيئات الحكم المحلي والتي بدورها تقوم ببيعها للمواطنين، محققين بتلك العملية أرباح مالية عائدة للهيئة المحلية، وعليه ومن واقع التدقيق على آلية تصرف هيئات الحكم المحلي بتلك الإيرادات، فقد تبين لنا ضعف الإجراءات الرقابية والاشرفية التي تقوم بها وزارة الحكم في آليات تصرف هيئات الحكم المحلي بالإيرادات المتحققة من بيع الكهرباء، حيث أشار تقرير الديوان الصادر في العام 2019م الى ضعف كفاءة هيئات الحكم المحلي في إدارة إيراداتها.

- على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء رقم (13/118/17م.و/ر.ح) لعام 2016 بشأن الرقابة على تنظيم وضبط إيرادات ونفقات قطاع الكهرباء، والذي يلزم بفرض عقوبات على هيئات الحكم المحلي غير الملتزمة بدفع فاتورة الكهرباء، حيث ان العقوبات تتنوع بين حجز المستحقات المالية (رسوم النقل على الطرق، رسوم رخص المهن، ضريبة الأملاك) للهيئة المحلية وتحويلها لحساب ايراد مبيعات الكهرباء/ شركة النقل الوطنية للكهرباء، تجميد مخصصات المشاريع للهيئة المحلية، تعيين مراقب مالي على حسابات الهيئة المحلية، فصل الكهرباء عن المشتركين غير الملتزمين بدفع 3 فواتير متتالية حسب المادة 33 من قانون الكهرباء العام، التنسيب من وزير الحكم المحلي لمجلس الوزراء بجل مجلس الهيئة غير الملتزمة ببنود هذا القرار، الا انه تبين ان إجراءات الوزارة بقيت محصورة في تعيين مراقبين ماليين على بعض هيئات الحكم المحلي على سبيل المثال (بلدية عقابا، الجديدة، وبلدية قفين)، وتوجيه اخطارات لبعض هيئات الحكم المحلي، وبالتالي فإن إجراءات الوزارة لم تكن بالمستوى المطلوب حيث ان الهيئات المحلية غير الملتزمة بالسداد تستفيد كباقي البلديات الملتزمة من المشاريع ورسوم النقل على الطرق وضريبة الأملاك، وعليه فإن هناك مؤشراً على ضعف فعالية إجراءات التزام هيئات الحكم المحلي بتسديد الرسوم المستحقة عليها من خدمة الكهرباء.

- على الرغم من تحقيق معظم هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء لوفر مالي متحقق من بيع كميات الكهرباء للمواطنين، إلا أن تلك الهيئات لا تقوم بتسديد كامل مشترياتها من الكهرباء للشركة القطرية، الأمر الذي يعمل على تراكم مديونية تلك الهيئات بشكل تصاعدي، دون وجود حلول جذرية لتخفيض تلك المديونية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الهيئة المحلية	مبيعات الكهرباء خلال العام 2017 بالشيكيل (مضافا للإيرادات الأخرى المتعلقة بالكهرباء)	نفقات الكهرباء خلال العام 2017 بالشيكيل (تكلفة الشراء + المصاريف الأخرى المتعلقة بالخدمة)	الوفر/ شيكل	نسبة الالتزام بالدفع
قصره	2,323,730.5	2,115,455.29	208,275.21	75%
قراوة بني حسان	4,090,883	3,236,762	854,121.00	93%
خاراس	6,141,107.95	3,364,358	2,776,749.95	81%
سلفيت	11,543,004	8,210,881.12	3,332,122.88	90%
بني نعيم	12,275,577	7,657,968	4,617,609.00	76%
بيت كاحل	6,715,703	5,645,544	1,070,159.00	77%
بديا	9,814,636	6,035,834	3,778,802.00	79%
عراية	6,266,334.62	4,354,065.90	1,912,268.72	79%
علا	4,262,620	4,461,610	-198,990.00	89%
عصيرة القبيلية	2,215,730	1,685,886	529,844.00	90%



الأسباب:

- قيام هيئات الحكم المحلي بتغطية بعض نفقاتها التشغيلية من حساب إيرادات الكهرباء.

- عدم قيام الهيئات المحلية باستغلال الوفرة المتحقق من الكهرباء في تحسين أدائها وتقليل نسبة الفاقد من الكهرباء وبالتالي انخفاض صافي الربح.
- ايداع بعض الهيئات المحلية إيرادات الكهرباء المتحصلة في حساباتها الرئيسية وبالتالي الخلط بين إيرادات البلدية وإيرادات الكهرباء.

التوصيات:

- على الهيئات المحلية استغلال الوفرة المتحقق من بيع الكهرباء في تطوير شبكات الكهرباء لتقليل نسبة الفاقد والتي تتصاعد بشكل تدريجي لدى بعض الهيئات.
- على الهيئات المحلية تعزيز الإدارة المالية في الفصل بين إيرادات الكهرباء والية التصرف بتلك الإيرادات والإيرادات الأخرى المتحققة، وإيلاء الدفع لفاتورة الكهرباء المستحقة كأولوية رئيسية في تلك الهيئات لتجنب تراكم المديونية.

5. ضعف فعالية ربط مشاريع هيئات الحكم المحلي بتسديد المستحقات المالية

إن ربط تقديم المشاريع المقدمة للهيئات المحلية من قبل وزارة الحكم المحلي بتسديد الديون تشكل وسيلة ضغط على تلك الهيئات في تسديد مستحقاتها المالية، حيث أنه لا يمكن المساواة في المشاريع المقدمة بين الهيئات الملتزمة بتسديد الديون بشكل كامل والهيئات الملتزمة جزئياً والهيئات غير الملتزمة بالمطلق، إلا أنه من واقع الاستفسارات من الوزارة والإطلاع على حجم المشاريع المقدمة للهيئات المحلية خلال الأعوام 2018-2020م لوحظ ضعف إجراءات الوزارة في ربط الخدمات المقدمة لهيئات الحكم المحلي مع التزام تلك الهيئات بتسديد المستحقات المالية المترتبة عليها من خدمة الكهرباء، حيث لوحظ قيام وزارة الحكم المحلي بدعم ومنح مشاريع لبعض الهيئات المحلية على الرغم من أن نسبة التزامها في الوفاء بديونها متدنية جداً أو معدومة، والجدول التالي يوضح عينة من ذلك.

اسم الهيئة	نسبة الالتزام بالدفع 2019	حجم المشاريع خلال 2018	حجم المشاريع خلال 2019	حجم المشاريع خلال 2020
سلفيت	52%	350,000 دولار 43000 شيكل	-	1,100,000 شيكل
اجنسنيا	-	400,000 شيكل	5260 دولار	5319 دولار

		5517 دولار		
العقربانية	1,104,000 شيكل	-	8%	-
اودلا	14238 دولار	14094 دولار	36%	12393 دولار
بيت التحتا	-	45360 دولار	-	50355 دولار
بيت الفوقا	9567 دولار	9441 دولار	-	9954 دولار
بيت أولا	-	-	-	800,000 شيكل
الزبيدات	500,000 شيكل	-	0%	-
بردلة	380,000 شيكل	-	0%	-
عزون	250,000 شيكل	-	34%	735000 شيكل 100000 دولار

الأثر:

- ان منح وزارة الحكم المحلي مشاريع مختلفة لبعض هيئات الحكم المحلي غير الملتزمة بتسديد مشترياتها الدورية من خدمة الكهرباء ومساواتها مع الهيئات الملتزمة في المشاريع الممنوحة، يؤدي الى عدم قيام البلديات غير الملتزمة باتخاذ إجراءات جدية في تحصيل رسوم الكهرباء وتسديد الفواتير الشهرية المترتبة على فاتورة الكهرباء الواردة من المزود.

الأسباب:

- حرص وزارة الحكم المحلي على استمرار الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة هيئات الحكم المحلي يعتبر أحد الأسباب التي تمنعها من استثناء بعض الهيئات المحلية غير الملتزمة من المشاريع التطويرية.

التوصيات:

- على وزارة الحكم المحلي إعادة النظر في توزيع المشاريع الممنوحة من قبلها لهيئات الحكم المحلي والأخذ بمبدأ التوزيع العادل وفقاً لالتزام الهيئات بتسديد المستحقات المترتبة من خدمة الكهرباء.

6. ضعف فعالية الإجراءات المتخذة في نقل صلاحيات هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء لشركات توزيع الكهرباء.

نصت المادة 27 من قرار بقانون رقم 13 لسنة 2009 بشأن الكهرباء "يتم توزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين من قبل شركات يتم ترخيصها لهذه الغاية، وتلتزم الهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء الانضمام الى هذه الشركات كأعضاء مساهمين، وينظم المجلس كيفية مساهمة هذه الهيئات بموجب تعليمات تصدر عنه، وتكون صلاحية توزيع الكهرباء على المواطنين من خلال هذه الشركات فقط، وتمنح رخصة التوزيع من قبل سلطة الطاقة، ولا يجوز التخلي عن هذه الرخصة ببيعها او التنازل عنها، الا بموافقة مسبقة من سلطة الطاقة".

ونص قرار مجلس الوزراء رقم (13/46/08/م.و.س.ف) لعام 2010م على تنقل صلاحيات توزيع الطاقة الكهربائية من كافة الجهات العاملة في هذا المجال" من هيئات محلية او جمعيات تعاونية او جمعيات خيرية او اية جهات أخرى غير مرخصة" الى شركات توزيع الكهرباء المرخصة بموجب أحكام القانون وفقاً لشروط ومتطلبات.

ونصت تعليمات رقم 2 لسنة 2010 بشأن تصويب الهيئات المحلية لأوضاعها وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم 13 لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام الصادرة عن رئيس سلطة الطاقة أنه:

✓ على الهيئات المحلية التي تعمل في القطاع الكهربائي وقف كافة أنشطتها ذات العلاقة بالإدارة المباشرة للقطاع الكهربائي والمساهمة في شركات الكهرباء القائمة وفقاً لأحكام هذه التعليمات عن المجلس بشأن أسس المساهمة، وبما لا يزيد عن ستة أشهر من تاريخ اصدار ونشر تلك التعليمات.

✓ على الهيئات المحلية التابعة لمحافظة الخليل المساهمة في شركة كهرباء الجنوب وان تحول كافة موجوداتها ذات العلاقة بقطاع الكهرباء كأسهم في تلك الشركة، وفقاً لما هو منصوص عليه في التعليمات.

✓ على الهيئات المحلية التابعة لمحافظة شمال الضفة (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس، سلفيت) المساهمة في شركة كهرباء الشمال، وان تحول كافة موجوداتها ذات العلاقة بقطاع الكهرباء كأسهم في تلك الشركة، وفقاً لما هو منصوص عليه في التعليمات.

✓ على الهيئات المحلية غير التابعة للمحافظات المذكورة أعلاه المساهمة في الشركات التي يحددها رئيس سلطة الطاقة بقرار منه وأن تحول كافة موجودتها ذات العلاقة بقطاع الكهرباء كأسهم في تلك الشركة وفقاً لما هو منصوص عليه في التعليمات.

أ. على الرغم من تعدد التشريعات القانونية من قوانين وأنظمة وتعليمات بخصوص ضم كافة هيئات الحكم المحلي لشركات كهرباء مرخصة، إلا أنه تبين بأن هناك 114 هيئة محلية لم تنضم تحت إطار شركات الكهرباء المرخصة، كما لوحظ بأن إجراءات ضم تلك الهيئات لشركات كهرباء مرخصة لم تكن ذات فعالية في هذا المجال، حيث اقتصرت إجراءات الوزارة في هذا الإطار على بعض المراسلات والاجتماعات مع الهيئات المحلية لمحاولة ضمها الى شركات الطاقة المرخصة، دون أن يتم تحقيق الفعالية المطلوبة.

ب. من خلال الاطلاع على دور وزارة الحكم المحلي في إدارة قطاع الكهرباء لدى الهيئات المحلية منذ صدور قانون الكهرباء العام لسنة 2009م، لوحظ أن إجراءات الوزارة اقتصرت فقط على تعيين مراقبين ماليين لبعض الهيئات المحلية، وإصدار تقارير خاصة بمعدلات الاستهلاك السنوي والشهري من خدمة الكهرباء وتقارير الديوان المستحقة على تلك الهيئات، دون التطرق الى وضع خطط عمل وتعليمات ملزمة لهيئات الحكم المحلي لإجبارها الانضمام الى شركات الكهرباء المرخصة، حيث لم تقم الوزارة بربط الصلاحيات الممنوحة لها بالقانون مع إجراءاتها في اجبار الهيئات المحلية للانضمام الى شركات الكهرباء المرخصة.

ت. وفقاً للخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي المرتبطة بخطة الحكومة الفلسطينية خلال السنوات (2018-2020) وخطة (2021-2023)، فقد لوحظ عدم قيام الوزارة بإدراج بند تحويل هيئات الحكم المحلي وربطها بشركات الكهرباء المرخصة في أهدافها الاستراتيجية أو السنوية، حيث تركزت تلك الخطط على تسوية الديون وزيادة الإيرادات الخاصة بهيئات الحكم المحلي، الأمر الذي يعطي مؤشراً على ضعف إجراءات الوزارة في تحويل هيئات الحكم المحلي لشركات الكهرباء المرخصة.

ث. عدم خضوع هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء لرقابة مجلس تنظيم الكهرباء، حيث أشار المجلس في تقريره الصادر بالعام 2018م بأن الرقابة على قطاع الكهرباء يقتصر فقط على الشركات المرخصة حسب الأصول، وبالتالي فإن عملية الرقابة على هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء هي من مسؤولية وزارة الحكم المحلي.

الأثر:

- ان بقاء بعض الهيئات المحلية دون انضمامها لشركات توزيع الكهرباء المرخصة حسب القوانين والأنظمة يعطي مؤشراً على ضعف سياسات وخطط الجهات ذات العلاقة في ضم تلك الهيئات لشركات الكهرباء، الأمر الي يترتب عليه التأثير على جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين نظراً لمحدودية القدرات الفنية اللازمة لإدارة نشاط توزيع الكهرباء من قبل بعض هيئات الحكم المحلي، وبالتالي التأثير على استقرار سوق الكهرباء في الوطن.

الأسباب:

- ان مشاريع الكهرباء تدر ايراداً ودخلاً مرتفع لبعض هيئات الحكم المحلي وبالتالي فإن ذلك محفزاً لبعض الهيئات المحلية عدم الانضمام لشركات الكهرباء الخاصة.

التوصيات:

- على الحكومة وضع سياسات وإجراءات فعالة من شأنها اقناع هيئات الحكم المحلي التي تدير مشاريع الكهرباء بالانضمام الى شركات الكهرباء المرخصة حسب القوانين والأنظمة والتعليمات ووفقاً لآليات وإجراءات مرضية لكافة الأطراف لتحقيق الأهداف التي تكفل تحسين جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين وتحقيق عائد ووفر مالي لهيئات الحكم المحلي من خلال اتفاقيات تضمن حقوق جميع الأطراف.

- على وزارة الحكم المحلي أولاً محاولة ضم الهيئات المحلي كافة لشركات الكهرباء المرخصة، وفي حال بقي الامر على ما هو نوصي بأن يتم وضع إجراءات رقابية وإشرافية وخطط وبرامج من شأنها تكثيف أعمال الرقابة على هيئات الحكم المحلي للتأكد من التزامهم بكافة الأمور التنظيمية الصادرة من الجهات المختصة والناظمة لمشاريع الكهرباء من التسعيرة الرسمية ورسوم الربط وصيانة الشبكات.

7. ضعف إجراءات التنسيق بين وزارة المالية من جهة ووزارة الحكم المحلي والهيئات

المحلية من جهة أخرى.

- تقوم بعض الهيئات المحلية بتسديد أثمان مشتريات الكهرباء بشكل شهري من خلال الدفع المباشر لشركة الكهرباء القطرية، أو من خلال الدفع لوزارة المالية الفلسطينية ويتم اشعار وزارة الحكم المحلي من خلال برنامج محوسب بالمبالغ المالية المسددة حيث ان البرنامج المحوسب يربط الهيئات المحلية ووزارة الحكم

المحلي بشكل مباشر، وتقوم وزارة المالية بترصيد ذمة مالية على كل هيئة محلية بشكل دوري وفقاً للخصومات الواردة على المقاصة ووفقاً للخصومات المترتبة على كل هيئة محلية.

وعليه فقد تبين ضعف إجراءات التنسيق بين وزارة المالية من جهة ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية من جهة أخرى، حيث أظهر تقرير الديوان الصادر في العام 2021م بخصوص الدفعات المالية لهيئات الحكم المحلي خلال سنوات سابقة عدم تطابق أرصدة المدفوعات والذمة بين واقع تسجيلات الهيئات المحلية والحكم المحلي من جهة وتسجيلات وزارة المالية من جهة، الأمر الذي يستدعي الحاجة لإجراء متابعة دورية من طرف وزارة الحكم المحلي مع وزارة المالية بشكل دوري لضمان صحة الدفعات المالية المحولة من قبل هيئات الحكم المحلي للوصول الى الدقة في رصيد الذمم الدائنة المترصدة لدى وزارة المالية، والأمثلة التالية تؤيد نتيجة ضعف فعالية التنسيق بين الجهات المذكورة:

- اعتبار وزارة المالية الدفعات المسددة من بلدية قفيلية بقيمة (4,100,000) شيكل في الحسابات البنكية كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة البلدية (737600015) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها، كما بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحسابات البنكية رقم (219000/49) ورقم (219000/0) من قبل بلدية قفيلية خلال الفترة من (2011-2017) والتي لم يتم تخفيضها من ذمة البلدية من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (4,100,000) شيكل موزعة كما يلي:

التاريخ	المبلغ/ شيكل	الحوالة
14/04/2011	100,000	حوالة نقدية
15/05/2011	100,000	حوالة نقدية
15/06/2011	100,000	حوالة نقدية
21/07/2011	100,000	حوالة نقدية
14/08/2011	100,000	حوالة نقدية
14/09/2011	100,000	حوالة نقدية
13/11/2011	100,000	حوالة نقدية
12/03/2011	100,000	حوالة نقدية
01/02/2012	100,000	حوالة نقدية
22/01/2012	100,000	حوالة نقدية
25/03/2012	100,000	حوالة نقدية
25/03/2012	100,000	حوالة نقدية
29/04/2012	100,000	حوالة نقدية
21/05/2012	100,000	حوالة نقدية
28/06/2012	100,000	حوالة نقدية
13/08/2012	100,000	حوالة نقدية

18/09/2012	100,000	حوالة نقدية
23/10/2012	100,000	حوالة نقدية
12/02/2012	100,000	حوالة نقدية
19/12/2012	100,000	حوالة نقدية
23/03/2013	100,000	حوالة نقدية
24/04/2013	100,000	حوالة نقدية
24/04/2013	100,000	حوالة نقدية
01/10/2016	150,000	حوالة نقدية
02/03/2016	150,000	حوالة نقدية
03/09/2016	150,000	حوالة نقدية
04/10/2016	150,000	حوالة نقدية
18/05/2016	150,000	حوالة نقدية
07/11/2016	150,000	حوالة نقدية
13/07/2016	150,000	حوالة نقدية
08/11/2016	150,000	حوالة نقدية
27/09/2016	150,000	حوالة نقدية
10/05/2016	150,000	حوالة نقدية
01/04/2017	150,000	حوالة نقدية
02/07/2017	150,000	حوالة نقدية

- اعتبار وزارة المالية الدفعات المسددة من بلدية بيت أمر بقيمة (360,000) شيكل في الحساب البنكي (219000/49) كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة البلدية (734600125) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها، كما بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (219000/49) من قبل بلدية بيت أمر خلال الفترة من (2015/04/18-2018/12/27) والتي لم يتم تخفيضها من ذمة البلدية من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (360,000) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الشيك	المبلغ / شيكل	تاريخ الاستحقاق
30001561	20,000	18/04/2015
30001562	20,000	05/10/2015
30001563	20,000	06/10/2015
30001670	30,000	27/12/2018
30001669	30,000	27/11/2018
30001668	30,000	27/10/2018

27/09/2018	30,000	30001667
27/08/2018	30,000	30001666
27/07/2018	30,000	30001665
27/06/2018	30,000	30001664
27/05/2018	30,000	30001663
27/04/2018	30,000	30001662
27/03/2018	30,000	30004647

- اعتبار وزارة المالية الدفعات المسددة من بلدية نوبا بقيمة (84,000) شيكل في الحساب البنكي (219000/49) كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة البلدية (734600125) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها، كما بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (219000/49) من قبل بلدية بيت نوبا خلال الفترة من (2019/12/31-2015/01/10) والتي لم يتم تخفيضها من ذمة البلدية من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (84,000) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الشيك	المبلغ/ شيكل	تاريخ الاستحقاق
30000005	7,000	01/11/2015
30000006	7,000	02/10/2015
30000007	7,000	03/10/2015
30000008	7,000	04/12/2015
30000009	7,000	05/10/2015
30000010	7,000	06/10/2015
30000011	7,000	07/12/2015
30000012	7,000	08/10/2015
30000013	7,000	09/10/2015
30000014	7,000	10/11/2015
30000015	7,000	11/10/2015
30000016	7,000	12/10/2015

- بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (1206159/99/3001) من قبل بلدية طولكرم خلال العام 2017 والتي لم يتم تخفيضها من ذمة البلدية من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (2,607,845) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الحوالة	المبلغ/ شيكل	التاريخ
17007629	1,000,000	19/04/2017

19/06/2017	1,607,845	17005140
------------	-----------	----------

قامت وزارة المالية بإثبات الحوالة الأولى دون تحديد المرجع (الذمة) من خلال القيد رقم 00/11100000/17/14801 كما يلي:

الحساب	مدین/ شيكل	دائن/ شيكل
بنك فلسطين - رديات النفقات	1,000,000	
اقراض مجالس محلية (كهرباء)		1,000,000
تخفيض مديونية مجلس قروي غير معروف من مديونيتها للكهرباء بدفعة دفعتها لوزارة المالية في حساب رديات النفقات (بدل فاتورة) 2017/04/19		

بينما لم تقم وزارة المالية بإثبات الحوالة الثانية على برنامج بيسان.

بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (219000/49) من قبل بلدية عرابة خلال الفترة من (2017/12/30-2019/12/31) والتي لم يتم تخفيضها من ذمة البلدية من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (90,000) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الشيك	المبلغ/ شيكل	تاريخ الاستحقاق
30000010	30,000	30/12/2017
30000011	30,000	30/01/2018
30000012	30,000	28/02/2018

- اعتبار وزارة المالية الدفعات المسددة من بلدية عرابة بقيمة (90,000) شيكل في الحساب البنكي (219000/49) كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة البلدية (733600084) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها.
- اعتبار وزارة المالية الدفعات المسددة من بلدية عتيل بقيمة (176,000) شيكل في الحساب البنكي (219000/49) كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة المجلس (735600207) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها، كما بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (219000/49) من قبل بلدية عتيل خلال العام 2017، والتي لم يتم تخفيضها من ذمة المجلس من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (176,000) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الشيك	المبلغ/ شيكل	تاريخ الاستحقاق
30401902	16,000	20/02/2017
30401903	16,000	20/03/2017
30401904	16,000	20/04/2017
30401905	16,000	21/05/2017

20/06/2017	16,000	30401906
20/07/2017	16,000	30401907
20/08/2017	16,000	30401908
20/09/2017	16,000	30401909
22/10/2017	16,000	30401910
20/11/2017	16,000	30401911
20/12/2017	16,000	30401912

- اعتبار وزارة المالية الدفعات المسددة من بلدية دير الغصون بقيمة (210,000) شيكل في الحساب البنكي (219000/49) كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة المجلس (735600124) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها، كما بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (219000/49) من قبل بلدية دير الغصون خلال العامين 2017/2015، والتي لم يتم تخفيضها من ذمة المجلس من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (210,000) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الشيك	المبلغ/ شيكل	تاريخ الاستحقاق
30001394	30,000	15/08/2015
30001395	30,000	15/09/2015
30001396	30,000	15/10/2015
30001397	30,000	15/11/2015
30001398	30,000	15/12/2015
30002029	20,000	30/04/2017
30002031	20,000	30/06/2017
30002032	20,000	30/07/2017

- اعتبار وزارة المالية المبلغ المسدد من بلدية بلعا بقيمة (15,000) شيكل في الحساب البنكي (219000/49) كإيرادات بدلاً من تخفيض ذمة المجلس (735600090) عن تسديدات من مديونية الكهرباء المترتبة عليها، كما بلغ مجموع الدفعات النقدية الواردة في الحساب البنكي رقم (219000/49) من قبل بلدية بلعا خلال العام 2018، والتي لم يتم تخفيضها من ذمة المجلس من اقراض مجالس محلية (كهرباء) مبلغ (15,000) شيكل موزعة كما يلي:

رقم الشيك	المبلغ/ شيكل	تاريخ الاستحقاق
30000200	15,000	16/01/2018

الأثر:

ان عدم وجود تنسيق ما بين وزارة المالية من جهة ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية من جهة أخرى أدى الى عدم التطابق في أرصدة الذمم المترصدة على الهيئات المحلية لدى وزارة المالية، الأمر الذي يلقي بظلاله على استمرار المشكلة المالية وعدم الوصول الى رقم فعلي ودقيق حول صحة الأرصدة المستحقة على الهيئات المحلية لدى سجلات وزارة المالية.

الأسباب:

- عدم وجود برنامج موحد بين وزارتي المالية والحكم المحلي لمتابعة صحة التسجيلات المحاسبية.
- عدم قيام وزارة الحكم المحلي بمتابعة التسديدات المالية التي تقوم بها الهيئات المحلية في وزارة المالية.

التوصية:

على وزارة الحكم المحلي وضع إجراءات فعالة من شأنها تعزيز التنسيق الدوري مع وزارة المالية لمتابعة دفعات وارصدة الهيئات المحلية بشكل دوري من خلال المتابعات الدورية الميدانية أو من خلال برنامج الكتروني موحد، لضمان صحة التسديدات ودقة الأرصدة وحفظاً لحقوق الهيئات المحلية والحقوق المالية للدولة.

الملاحق

ملحق (1): كشف ديون الهيئات المحلية حتى تاريخ 20/12/2021

الرقم	اسم الهيئة	الرصيد	ملاحظات
1	الجفتاك	21,024,711.96	الشركة القطرية
2	الزبيدات	36,178,496.20	الشركة القطرية
3	بردله	17,138,964.75	الشركة القطرية
4	عين البيضا	9,748,202.93	الشركة القطرية
5	فصايل	20,376,891.87	الشركة القطرية
6	مرج الغزال	11,146,172.03	الشركة القطرية
7	مرج نعجة	24,513,499.31	الشركة القطرية
8	ابو العسجا / ابو الغزلان / ابو العرقان / رابود / كرزة	6,972,485.62	شركة كهرباء الجنوب
9	اذنا	40,582,819.94	الشركة القطرية
10	البرج والبيرة وبيت مرسم	1,734,062.44	شركة كهرباء الجنوب
11	الرماضين	263,616.03	شركة كهرباء الجنوب
12	الريحية	12,440,727.88	الشركة القطرية
13	الزويدين/ام الدرج /الكعابنة	5,875,452.06	الشركة القطرية
14	السموع	2,052,884.59	الشركة القطرية
15	الشيوخ	19,721,611.99	الشركة القطرية
16	كوم المورق	4,181,988.30	الشركة القطرية
17	امريش عبدة العلقة	2,215,382.21	الشركة القطرية
18	بلدية الياسرية المنحلة	78,400,318.66	كانت تجمع كل من بيت عوا / دير سامت / الكوم
19	بني نعيم	15,630,304.18	الشركة القطرية
20	بيت عوا	48,787,584.94	الشركة القطرية
21	بيت امر	61,565,503.93	الشركة القطرية

الشركة القطرية	19,673,629.95	بيت اولا	22
الشركة القطرية	14,901,880.56	بيت كاحل	23
الشركة القطرية	28,559,335.11	ترقوميا	24
الشركة القطرية	57,328,769.65	تفوح	25
الشركة القطرية	7,566,100.92	خاراس	26
الشركة القطرية	11,974,402.98	خلة المية	27
شركة كهرباء الجنوب	884,709.69	دير العسل الفوقا	28
الشركة القطرية	9,689,726.81	دير سامت	29
الشركة القطرية	26,626,068.77	سعر	30
الشركة القطرية	7,711,095.16	صورييف	31
شركة كهرباء الجنوب	1,811,914.04	كرمة - الخليل	32
الشركة القطرية/ ليست هيئة محلية	9,961,394.05	مجلس قروي الهجرة	33
الشركة القطرية / ليست هيئة محلية	52,508,336.48	مخيم الفوار	34
الشركة القطرية	8,065,141.80	نوبا	35
الشركة القطرية	6,527,848.50	الجملة	36
الشركة القطرية	7,242,519.42	السيه الحارثيه	37
ديون قبل ربطها مع هيئة كهرباء رمانه	405,209.26	الطبية - جنين	38
الشركة القطرية	1,654,983.77	العصاصة	39
الشركة القطرية	8,726,571.05	الفندقوميه	40
كانت تجمع الجديدة / ميثلون / سريس / صير /	1,498,937.07	البلدية المتحدة	41
الشركة القطرية	555,352.88	ام الريحان	42
شركة كهرباء برطعة / خاصة	5,396,376.59	برطعه الشرقية	43
شركة كهرباء الشمال	558,084.66	برقين	44

الشركة القطرية	795,412.78	بيت قاد الجنوبي	45
هيئة كهرباء رمانة	179,880.55	تعنك	46
الشركة القطرية	-84,794.87	جليون	47
الشركة القطرية	2,509,447.75	دير ابو ضعيف	48
الشركة القطرية	579,429.42	دير غزالة	49
الشركة القطرية	1,224,860.04	رمانه	50
ديون قبل ربطها مع هيئة كهرباء رمانة	410,986.84	زبوبا	51
الشركة القطرية	5,052,536.58	سيلة الظهر	52
الشركة القطرية	17,141,197.66	صانور	53
ديون قبل ربطها مع هيئة كهرباء رمانة	2,239,070.61	عانين	54
الشركة القطرية	25,520,965.93	عجه	55
الشركة القطرية	23,235,449.70	عرايه	56
الشركة القطرية	615,408.12	عرانة	57
الشركة القطرية	131,497.91	عربونة	58
الشركة القطرية	5,083,466.49	عنزه	59
شركة كهرباء الشمال	180,017.35	فحمة الجديدة	60
الشركة القطرية	8,428,718.19	فقوعة	61
الشركة القطرية/ تم ربطها مع الشركة المقل الفلسطينية	64,990,204.57	قباطيه	62
شركة كهرباء الشمال	4,959,749.38	كفر دان	63
شركة كهرباء طوباس	52,352.66	مسليه	64
الشركة القطرية	21,647.24	مشروع بيت قاد الشمالي	65
شركة كهرباء الشمال	68,073.26	وادي الضبع (عابة الشرقية)	66
شركة كهرباء الشمال	78,596.82	لجنة مشاريع المنصورة	67

الشركة القطرية	3,583,012.17	الزاوية - سلفيت	68
الشركة القطرية	22,426,559.29	بديا	69
الشركة القطرية	2,270,202.75	بروقين - سلفيت	70
تم دمجها بنقطة كفل حارس	2,746,167.23	حارس	71
الشركة القطرية	36,270.18	دير استيا	72
الشركة القطرية	736,488.85	رافات - سلفيت	73
الشركة القطرية	10,135,642.12	سلفيت	74
تم دمجها بنقطة كفل حارس	4,284,699.23	قيرة	75
الشركة القطرية	945,389.97	كفر الديك	76
نقطة تجمع كل من حارس / قيرة/ مرده	398,636.86	كفل حارس	77
تم دمجها بنقطة كفل حارس	665,296.34	مردا	78
الشركة القطرية	2,070.05	ياسوف	79
الشركة القطرية	1,902,228.43	كردلا	80
نقطة تجمع / النزلة الشرقية / النزلة الغربية/ نزلة الوسطى/ يوجد عداد لكل هيئة	3,541,001.99	اتحاد النزلات	81
ديون قبل دمجها بنقطة اتحاد النزلات	500,000.00	النزلة الشرقية	82
ديون قبل دمجها بنقطة كفر صورة وراس	690,716.75	الراس	83
ديون قبل ضمها مع بلدية طولكرم	2,113,826.21	إكتابا	84
الشركة القطرية	7,142,366.35	باقة الشرقية	85
	488,955.36	بلدية الكفريات المنحلة	86
ديون قبل ضمها مع نقطة ربط الشعراوية	579,252.83	بلدية زيتا	87
ديون قبل ربطها بقطة كفر لبد وبلعا	18,805,051.54	بلعا	88
الشركة القطرية	96,711.24	خربة جبارة	89

ديون قبل ربطها بنقطة ربط الشعراوية	3,068,390.66	دير الغصون	90
ديون قبل ربطها ب بلدية طولكرم	325,720.66	سفارين	91
الشركة القطرية	287,818,281.37	طولكرم	92
ديون قبل ربطها بنقطة ربط الشعراوية	5,184,029.19	عتيل	93
ديون قبل ربطها بنقطة ربط الشعراوية	3,465,280.56	علا	94
ديون قبل ربطها بشركة كهرياء الشمال	5,540,416.14	عنبتا	95
الشركة القطرية	6,366,956.01	ققين	96
ديون قبل ربطها بنقطة ربط كفر لبد وبلعا	15,477,590.75	كفر اللبد	97
نقطة تم دمجها مع كفر صور وراس	33,390.31	كفر صور	98
الشركة القطرية	814,541.11	نزلة عيسى	99
الشركة القطرية/ عداد على كل هيئة	11,783,997.99	نقطة ربط الشعراوية	100
الشركة القطرية	2,132,081.71	الجاروشية	101
الشركة القطرية	2,309,206.07	الفندق	102
الشركة القطرية	903,416.85	النبي الياس	103
الشركة القطرية	921,407.26	جينصافوط	104
الشركة القطرية	689,328.63	حبله	105
الشركة القطرية	669,256.71	عزون	106
الشركة القطرية	243,596.25	عزون عتمة	107
الشركة القطرية	1,726,973.80	عسلة	108
الشركة القطرية	76,322,290.00	قلقليه	109
نقطة ربط سبسطية	154,393.67	اجنسنا	110
نقطة ربط سبسطية	4,689,054.64	النصارية	111

الشركة القطرية	935,022.38	الساوية	112
نقطة ربط العقربانية	21,730,154.28	العقربانية	113
الشركة القطرية	3,969,369.44	اللدن الشرقية	114
الشركة القطرية	1,335,327.05	الناقورة	115
الشركة القطرية	3,378,135.28	أودلا	116
الشركة القطرية	128,993.13	أوصرين	117
الشركة القطرية	3,869,937.73	برقة - نابلس	118
الشركة القطرية	3,373,022.97	بزارية	119
الشركة القطرية	671,102.30	بورين	120
نقطة ربط سبسطية	6,308,252.34	بيت امرين	121
نقطة ربط العقربانية	9,124,103.26	بيت حسن	122
الشركة القطرية	960,243.59	بيت فوريك	123
الشركة القطرية	33,727,049.89	بيتا	124
الشركة القطرية	765,767.90	جماعين	125
الشركة القطرية	1,289,598.74	جيت	126
الشركة القطرية	756,173.59	دوما	127
شركة كهرباء الشمال	961,390.62	دير الحطب	128
الشركة القطرية	3,962,311.48	روجيب	129
شركة كهرباء الشمال	2,540,232.05	سالم	130
نقطة ربط سبسطية	16,348,331.61	سبسطية	131
شركة كهرباء الشمال	1,793,272.78	عزموط	132
الشركة القطرية	2,573,342.13	عقربا	133
الشركة القطرية	12,918,725.87	عورتا	134
الشركة القطرية	19,073,926.81	عوريف	135

نقطة ربط العقريانية	746,542.93	عين شبلي	136
الشركة القطرية	1,839,832.23	فروش بيت دجن	137
الشركة القطرية	8,322,511.96	قبلان	138
الشركة القطرية	1,376,660.59	قربوت	139
الشركة القطرية	6,020,326.92	قصرة	140
شركة كهرباء الشمال	1,750,924.97	قوصين	141
الشركة القطرية	533,083.72	كفر قدوم	142
الشركة القطرية	948,085.51	كفر لاقف	143
الشركة القطرية	9,801,453.51	مادما	144
نقطة ربط سبسطية	730,280.47	نصف اجبيل	145
الشركة القطرية	3,224,833.77	يتما	146
الشركة القطرية	26,461,173.78	هيئة كهرباء رمانة (زبوا ، تعنك ، رمانة ، السيلة الحارثية ، الطيبة)	147
الشركة القطرية	5,923,824.16	هيئة كهرباء يعبد	148
الشركة القطرية	837,339.87	هيئة كهرباء جيوس	149
الشركة القطرية	4,914,827.21	بيت امين سنيريا ، كفر ثلث	150
الشركة القطرية	4,429,634.40	اماتين ، باقة الحطب ، حجة	151
تم ربط كل هيئة بشركة القطرية بشكل منفرد	5,027,419.03	بلدية مرج بن عامر المنحلة وتتكون من (دير ابو ضعيف، عرانة، الجلمة، فقوعة، جلبون، وادي الضبع (عابا الشرقية)، مشروع بيت قاد (الشمالى)، بيت قاد (الجنوبى)، دير غزالة، عربونة	152
	1,643,906,934.26	المجموع	

ملحق (2): كشف ديون الهيئات المحلية حتى تاريخ 20/11/2020

الرقم	اسم الهيئة المحلية	رصيد مديونية الكهرباء
1	بلدية طولكرم	248,876,265
2	بلدية بلعا	19,328,824
3	بلدية كفر اللبد	14,899,177
4	بلدية باقة الشرقية	8,000,637
5	بلدية عتيل	6,083,635
6	بلدية ققين	5,781,419
7	بلدية علار	4,008,256
8	بلدية دير الغصون	3,665,130
9	بلدية عنبتا	2,662,603
10	بلدية زيتا	776,257
11	بلدية الكفریات المنحلة	623,015
12	مجلس قروي إكتابا	2,203,741
13	مجلس قروي الجاروشية	2,174,678
14	مجلس قروي الراس	553,917
15	مجلس قروي نزلة عيسى	373,867
16	مجلس قروي سفارين	343,648
17	مجلس خربة جبارة	43,262
18	م.خ نقطة ربط الشعراوية	11,783,998
19	اتحاد النزلات	825,703
	المجموع	333,008,031
20	مجلس قروي بردله	14,357,382
21	مجلس قروي عين البيضا	8,232,754

1,544,864	مجلس قروي كردلا	22
24,135,000	المجموع	
76,631,216	بلدية قباطيه	23
24,496,524	بلدية عجه	24
23,008,621	عرايه	25
8,037,329	بلدية السيله الحارثيه	26
5,556,107	بلدية سيلة الظهر	27
5,162,109	بلدية كفر دان	28
5,027,419	بلدية مرج بن عامر المنحلة وتتكون من (دير ابو ضعيف، عرانة، الجلمة، فقوعة، جلبون، وادي الضبع (عابا الشرقية)، مشروع بيت قاد (الشمالي)، بيت قاد (الجنوبي)، دير غزالة، عربونة	29
5,022,313	بلدية برطعه الشرقية	30
1,498,937	البلدية المتحدة	31
930,930	بلدية برقين	32
24,710,176	هيئة كهرباء رمانة (زبوا ، تعنك ، رمانة ، السيلة الحارثية ، الطيبة)	33
5,923,824	هيئة كهرباء يعبد	34
16,080,859	مجلس قروي صانور	35
8,472,260	مجلس قروي فقوعة	36
6,582,344	مجلس قروي الجلمة	37
4,960,055	مجلس قروي عنزه	38
4,848,583	مجلس قروي الفندقوميه	39
2,860,508	مجلس قروي دير ابو ضعيف	40
2,361,662	مجلس قروي عانين	41
1,492,423	مجلس قروي رمانه	42

1,559,994	مجلس قروي العصاعصة	43
832,361	بيت قاد الجنوبي	44
690,639	مجلس قروي عرانة	45
591,554	مجلس قروي دير غزالة	46
577,896	مجلس قروي ام الريحان	47
466,777	مجلس قروي زبوبا	48
458,432	مجلس قروي الطيبة	49
262,818	مجلس قروي تعنك	50
189,349	مجلس قروي فحمة الجديدة	51
122,606	مجلس قروي عربونة	52
121,649	مجلس قروي مسليه	53
81,803	مجلس قروي وادي الضبع (عابة الشرقية)	54
37,061	مجلس قروي جلبون	55
31,917	مجلس قروي بيت قاد الشمالي	56
89,784	لجنة مشاريع المنصورة	57
239,778,840	المجموع	
32,089,013	بلدية بيتا	58
12,290,474	بلدية سبسطية	59
8,734,038	قبلان	60
5,881,878	بلدية قصره	61
3,478,991	بلدية عقربا	62
454,672	بلدية جماعين	63
19,210,449	مجلس قروي عوريف	64
18,018,025	مجلس قروي العقربانية	65

12,887,308	مجلس قروي عورتا	66
9,169,159	مجلس قروي بيت حسن	67
7,480,326	مجلس قروي مادما	68
6,432,106	مجلس قروي بيت امرين	69
4,816,558	مجلس قروي النصارية	70
4,048,915	اللين الشرقية	71
3,628,351	مجلس قروي برقة	72
3,439,775	مجلس قروي بزاريا	73
3,345,695	مجلس قروي يتما	74
2,961,492	مجلس قروي أودلا	75
2,748,884	مجلس قروي سالم	76
2,334,997	مجلس قروي روجيب	77
1,928,031	مجلس قروي عزموط	78
1,804,706	مجلس قروي قوصين	79
1,437,831	مجلس قروي قريوت	80
1,029,192	مجلس قروي دير الحطب	81
1,023,232	مجلس قروي فروش بيت دجن	82
1,020,664	مجلس قروي الساوية	83
754,022	مجلس قروي عين شبلي	84
741,532	مجلس قروي نصف اجبيل	85
739,060	مجلس قروي بورين	86
692,505	مجلس قروي دوما	87
633,212	مجلس قروي الناقورة	88
168,369	مجلس قروي اجنسنيا	89

95,667	مجلس قروي أوصرين	90
54,993	مجلس قروي مجدل بني فاضل	91
175,574,122	المجموع	
97,477,493	بلدية قفيليه	92
1,329,264	بلدية حبله	93
944,579	بلدية عزون	94
837,340	هيئة كهرياء جيوس	95
5,213,050	بيت امين سنيريا ، كفر ثلث	96
4,842,812	اماتين ، باقة الحطب ، حجة	97
2,380,509	مجلس قروي الفندق	98
1,773,242	مجلس قروي عسلة	99
1,377,387	مجلس قروي جيت	100
1,041,609	مجلس قروي جينصافوط	101
973,201	مجلس قروي كفر لاقف	102
914,352	مجلس قروي النبي الياص	103
328,341	مجلس قروي عزون عتمة	104
689,187	مجلس قروي كفر قدوم	105
120,122,367	المجموع	
17,926,189	بلدية بديا	106
13,480,202	بلدية سلفيت	107
3,533,939	بلدية الزاوية	108
2,407,410	بلدية بروقين	109
1,411,556	بلدية كفر الديك	110
281,824	بلدية دير استيا	111

28,461	بلدية كفل حارس	112
4,357,668	مجلس قروي قيرة	113
3,083,431	مجلس قروي حارس	114
813,506	مجلس قروي مردا	115
768,271	مجلس قروي رافات	116
2,070	مجلس قروي ياسوف	117
48,094,527	المجموع	
31,343,418	مجلس قروي الزبيدات	118
21,461,132	مجلس قروي مرج نعجة	119
17,178,508	مجلس قروي فصايل	120
16,081,583	مجلس قروي الجفتك	121
9,520,168	مجلس قروي مرج الغزال	122
95,584,809	المجموع	
81,635,822	بلدية الياسرية المنحلة	123
56,364,068	بلدية بيت امر	124
48,327,833	بلدية تقوح	125
36,426,466	بلدية اذنا	126
32,818,508	بلدية بيت عوا	127
29,859,488	بلدية سعير	128
23,545,642	بلدية ترقوميا	129
19,788,265	بلدية الشيوخ	130
19,721,859	بلدية بيت اولا	131
14,262,829	بلدية بني نعيم	132
13,274,250	بلدية بيت كاحل	133

8,599,377	بلدية صوريف	134
7,809,599	بلدية نوبا	135
7,677,145	بلدية خاراس	136
6,301,839	بلدية دير سامت	137
3,604,668	بلدية السموع	138
376,089	بلدية الرماضين	139
11,360,733	مجلس قروي الريحية	140
8,829,084	مجلس قروي خلة المية وام لصفا	141
7,007,089	مجلس قروي ابو العسجا / ابو الغزلان ابو العرقان / رابود / كرزة	142
3,994,446	مجلس قروي الزويدين/ام الدرج /الكعابنة	143
3,028,468	مجلس قروي كوم المورق	144
2,269,587	مجلس قروي امريش عبدة العلقة	145
1,855,649	مجلس قروي كرمة	146
1,823,005	مجلس قروي البرج /البيرة /بيت مرسم	147
930,364	مجلس قروي دير العسل الفوقا	148
33,463,111	مخيم الفوار	149
7,769,261	الهجرة	150
492,724,548	المجموع	
	المجموع العام للمحافظات	

انتهى ،،